

سياسة الصندوق بشأن | الانخراط مع الشعوب الأصلية



تمكين السكان الريفيين الفقراء من التغلب على الفقر

IFAD

سياسة الصندوق بشأن الانخراط مع الشعوب الأصلية

شكر وتقدير

استفادت عملية إعداد هذه السياسة من جلسة مشاورات عقدت مع قادة الشعوب الأصلية وخبراء آخرين بشأن ورقة مناقشة عن انخراط الصندوق مع الشعوب الأصلية. وقد عقدت هذه الجلسة في 18 مارس/أذار 2008 في المقر الرئيسي للصندوق الدولي للتنمية الزراعية.

وأشرف Jean-Philippe Audinet، القائم بأعمال مدير شعبة السياسات، على الفريق المرجعي المعنى بالسياسة المتعلقة بقضايا الشعوب الأصلية والمشاركين بين الدوائر والمكلف بإعداد هذه السياسة، وتولت تنسيق أعماله Antonella Cordone منسقة شؤون الشعوب الأصلية والقبلية في شعبة السياسات. ويتضمن أعضاء الفريق المرجعي Maria Hartl، المستشارة التقنية، المساواة بين الجنسين والعدالة الاجتماعية، شعبة المشورة التقنية؛ Roberto Haudry de Soucy، مدير البرنامج القطري، شعبة أمريكا اللاتينية والكاريبي؛ James Heer، المدير، الفيديو والإذاعة والوسائط المرئية، شعبة الاتصالات؛ محمد منصور، مدير البرنامج القطري، شعبة أفريقيا الغربية والوسطى؛ Alessandro Meschinelli، محلل بحوث، شعبة المشورة التقنية؛ Francisco Pichon، مدير البرنامج القطري، شعبة أمريكا اللاتينية والكاريبي؛ ورشما عمر، مديرة البرنامج القطري، شعبة الشرق الأدنى وشمال أفريقيا؛ Michael Taylor، مدير البرنامج، أمانة الائتلاف الدولي المعنى بالأراضي؛ Ganesh Thapa، خبير اقتصادي إقليمي، شعبة آسيا والمحيط الهادي. ووردت أيضا تعليقات من Rosemary Vargas-Lundius، وPhilippe Remy، منسق السياسات، شعبة السياسات، وقدمت Anne Deruyttere، المستشارة الدولية لقضايا الشعوب الأصلية والتنمية الاجتماعية - الثقافية، دعما تقنيا، وقدمت Brett Shapiro دعما تحريريا.

واستفادت السياسة استفادة كبيرة من التعليقات التي أدلى بها أعضاء الفريق المشترك بين الوكالات لدعم قضايا الشعوب الأصلية، ومنتدى الأمم المتحدة الدائم المعنى بقضايا الشعوب الأصلية، والفريق الاستشاري لقادة الشعوب الأصلية المذكور أعلاه.

كافة الصور هي من الصندوق الدولي للتنمية الزراعية

طباعة: بالومبي و لانشي، روما (إيطاليا)

نوفمبر/تشرين الثاني 2009

المحتويات

4	موجز تنفيذي
6	1 - مقدمة
9	2 - الشعوب الأصلية: قضايا وتحديات
11	3 - خبرة الصندوق والدروس المستفادة
13	4 - مبادئ الانخراط
15	5 - الأدوات والإجراءات والموارد

الملحق

20	الملحق الأول - إطار العمل الدولي المتعلق بالشعوب الأصلية
22	الملحق الثاني - مقتطف من المبادئ التوجيهية لمجموعة الأمم المتحدة الإنمائية: عناصر الموافقة الحرة والمسبقة والمستنيرة
24	الملحق الثالث - سياسات المؤسسات المالية الدولية تجاه الشعوب الأصلية
26	الملحق الرابع - العلامات البارزة المتعلقة بالشعوب الأصلية في تاريخ الصندوق
27	الملحق الخامس - أفضل الممارسات والدروس المستفادة
29	الملحق السادس - مرفق مساعدة الشعوب الأصلية
32	الملحق السابع - نحو إقامة منتدى للشعوب الأصلية في الصندوق

موجز تنفيذي

ويحدد الإطار الاستراتيجي للصندوق الشعوب الأصلية بوصفها مجموعة مستهدفة مهمة لأنها تواجه تهميشا اقتصاديا واجتماعيا وسياسيا وثقافيا في المجتمعات التي تعيش فيها، مما يتسبب في إصابة عدد كبير منها بالفقر المدقع والضعف. ويتطلب الوصول إليها نهجا مصممة خصيصا لها تحترم قيمها وتعتمد على مواطن قوتها. والنهج المستهدف والتشاركي الذي يعتمد الصندوق جأه التنمية الريفية الشعبية وخبرته في تمكين الفقراء والمجتمعات المحلية الفقيرة بمنحانه ميزة نسبية في العمل مع الشعوب الأصلية، حتى في أقصى المناطق الريفية النائية.

وسوف يسترشد الصندوق في انخراطه مع الشعوب الأصلية بتسعة مبادئ أساسية:

(أ) التراث الثقافي والهوية كثرتين؛ (ب) الموافقة الحرة والمسبقة والمستنيرة؛ (ج) التنمية المعتمدة على المجتمعات المحلية؛ (د) الأرض والأقاليم والموارد؛ (هـ) معارف الشعوب الأصلية؛ (و) القضايا البيئية وتغير المناخ؛ (ز) الوصول إلى الأسواق؛ (ح) التمكين؛ (ط) المساواة بين الجنسين.

وسوف يُعمل الصندوق هذه المبادئ لدى صياغة الاستراتيجيات القطرية، وفي الحوار السياساتي، وعلى مدى دورة المشروع، وسوف يحدّث مبادئه التوجيهية للتنشغيل تبعا لذلك. وبالإضافة إلى ذلك، سوف يعزز الصندوق مرفق مساعدة الشعوب الأصلية، وسيعد أدوات جديدة للتعليم وتقاسم المعلومات، وسيواصل تنمية الحوار مع الشعوب الأصلية عن طريق إنشاء منتدى للشعوب الأصلية.

تهدف هذه السياسة بشأن الانخراط مع الشعوب الأصلية إلى تعزيز الفعالية الإنمائية للصندوق لدى انخراطه مع المجتمعات المحلية للشعوب الأصلية في المناطق الريفية. وتحدد مبادئ الانخراط التي سيلتزم بها الصندوق في عمله مع الشعوب الأصلية والأدوات والإجراءات والموارد التي سيستخدمها الصندوق لتنفيذها. وتتفق هذه السياسة مع المعايير الدولية، وبخاصة المبادئ التوجيهية لمجموعة الأمم المتحدة الإنمائية بشأن قضايا الشعوب الأصلية، ومع ولاية الصندوق وإطاره الاستراتيجي للفترة 2007-2010، وتعتمد على خبرة الصندوق لمدة ثلاثين عاما من العمل مع الشعوب الأصلية في المناطق الريفية بالبلدان النامية، وعلى الخبرة الإجمالية للشعوب الأصلية وشركائها.

يوجد أكثر من 370 مليوناً من السكان الأصليين في نحو 70 بلداً في العالم، ويعيش معظمهم في البلدان النامية، ويمثلون عدداً كبيراً بين الفقراء. ويمثل هؤلاء ما يقدر بنسبة 5 في المائة من سكان العالم، ولكن 15 في المائة منهم يعيشون في الفقر. وتزايد كثافة الفقر الريفي في العديد من البلدان، وبخاصة في أمريكا اللاتينية وآسيا. داخل المجتمعات المحلية للشعوب الأصلية والقبلية.



مقدمة

1

تهدف هذه السياسة بشأن الانخراط مع الشعوب الأصلية إلى تعزيز الفعالية الإنمائية للصندوق في ارتباطه بالمجتمعات المحلية للشعوب الأصلية في المناطق الريفية، وبخاصة إلى تمكينها من التغلب على الفقر بالاعتماد على هويتها وثقافتها.

ومنذ أن بدأ الصندوق أعماله في عام 1978 والشعوب الأصلية التي تعيش في المناطق الريفية من البلدان النامية تندرج ضمن المجموعات المستهدفة الصريحة للمشروعات والبرامج التي يدعمها، وبخاصة في آسيا وأمريكا اللاتينية. ومع ذلك، فلم يجر لسنوات عديدة إعداد توجيهات محددة لمراعاة الأشكال الخاصة من الخضوع للغير أو التهميش أو انتزاع الملكية التي تتعرض لها الشعوب الأصلية والأقليات الإثنية في بلدانها. وقد أدت الطلبات المقدمة من قادة الشعوب الأصلية، والأطر المعيارية الوطنية والدولية السريعة التطور والمتعلقة بحقوق الشعوب الأصلية، بما في ذلك اعتماد سياسات محددة من قبل البنك الدولي (1991، و2005)، ومصرف التنمية الآسيوي (1998، و2009)، ومصرف التنمية للبلدان الأمريكية (2006)، والمصرف الأوروبي للإنشاء والتعمير (2008)¹ إلى قيام الصندوق بإعداد ما يخصه من نهج ومبادئ الانخراط. وتعتبر هذه الجهود أيضا عن خبرة الصندوق

وما استخلصه من دروس، وهما يشهدان على أنه إذا كان للشعوب الأصلية أن تتغلب على الفقر والتهميش، فيجب أن يجري تشكيل الاستراتيجية الإنمائية الواجب اتباعها بما يتفق مع هويتها وقيمها وثقافتها.²

وتنبع هذه السياسة بشأن الانخراط مع الشعوب الأصلية من المشاورات التي جرت مع قادة الشعوب الأصلية، ومنتدى الأمم المتحدة الدائم المعني بقضايا الشعوب الأصلية، والفريق المشترك بين الوكالات لدعم المنتدى الدائم المعني بقضايا الشعوب الأصلية، وهي متفقة تماما مع الإطار الاستراتيجي للصندوق للفترة 2007-2010 والسياسات الأخرى، كما أنها متسقة مع المبادئ التوجيهية لمجموعة الأمم المتحدة الإنمائية بشأن قضايا الشعوب الأصلية التي دخلت حيز النفاذ في فبراير/ شباط 2008.

وتستخدم عبر البلدان والقارات مصطلحات وتعريفات عديدة للإشارة إلى الشعوب الأصلية.³ ولم يعتمد إعلان الأمم المتحدة لعام 2007⁴ بشأن حقوق الشعوب الأصلية تعريفا جامعاً. وفي حين أن الرأي السائد اليوم هو أنه ليست هناك حاجة إلى تعريف رسمي جامع للاعتراف بحقوق الشعوب الأصلية، فإنه يوجد عمليا نطاق واسع من التوافق بين الوكالات الدولية. واتساقا مع الممارسة الدولية،⁵ ولأغراض هذه السياسة، سيستخدم الصندوق تعريفا عمليا للشعوب الأصلية يستند إلى المعايير التالية:⁶

- 1 يقدم الملحق الثالث قائمة بالسياسات التي اعتمدها المؤسسات المالية الدولية.
- 2 تشكل التنمية ذات الهوية والثقافة جزءاً من التأكيد على حق الشعوب الأصلية في أن تبقى على ثقافتها ومجتمعاتها المتنوعة والمتميزة، وأن تتبع التنمية بأسلوبها في هذا السياق. ولزيد من المعلومات، انظر Indigenous Peoples Development with Identity and Culture or Self-Determined Development, Victoria Tauli-Corpus, Chair of UNPFII, 2008.
- 3 أهالي البلد، الأمم الأولى، القبائل، الأقليات الإثنية، القوميات الأصلية، الأهالي الأصليون، المجتمعات المحلية الأصلية، pueblos originarios (بوليفيا)، مجتمعات adat (إندونيسيا)، القبائل الجدولة (الهند)، سكان التلال، سكان المرتفعات (كمبوديا)، الخ.
- 4 إعلان الأمم المتحدة بشأن حقوق الشعوب الأصلية، <http://www.un.org/esa/socdev/unpfi/en/declaration.html>.
- 5 اتفاقية منظمة العمل الدولية رقم 169 بشأن الشعوب الأصلية والقبلية (1989)، وإعلان الأمم المتحدة بشأن حقوق الشعوب الأصلية (2007)، والخطوط التوجيهية لمجموعة الأمم المتحدة الإنمائية بشأن قضايا الشعوب الأصلية (2008)، ومنتدى الأمم المتحدة الدائم المعني بقضايا الشعوب الأصلية (يتبع إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية)، والفريق المشترك بين الوكالات لدعم المنتدى الدائم المعني بقضايا الشعوب الأصلية، وخطة عمل عقد الأمم المتحدة الدولي الثاني للشعوب الأصلية في العالم (انظر الملحق الأول).
- 6 ورقة عمل بشأن مفهوم "الشعوب الأصلية" أعدها الفريق العامل المعني بالشعوب الأصلية (لجنة حقوق الإنسان) (E/CN.4/Sub.2/AC.4/1996/2).

- الأولوية الزمنية فيما يتعلق بشغل الأقاليم المحددة واستخدامها:
- الاستمرار الطوعي للتميز الثقافي الذي يمكن أن يتضمن جوانب اللغة، والتنظيم الاجتماعي، والدين والقيم الروحية، وأساليب الإنتاج، والقوانين، والمؤسسات:
- التحديد الذاتي، فضلا عن اعتراف المجموعات الأخرى أو السلطات الحكومية بتميز الجماعة:
- المرور بتجربة الخضوع للغير، أو التهميش، أو انتزاع الملكية، أو الاستبعاد، أو التمييز.

لقد ظل الإطار القانوني الدولي⁷ المتعلق بالشعوب الأصلية يتطور بسرعة منذ اعتماد منظمة العمل الدولية في عام 1989 للاتفاقية رقم 169 بشأن الشعوب الأصلية والقبلية التي أثرت بدورها على القوانين الدولية والمحلية أيضا، وبخاصة موجة الدساتير الجديدة التي اعتمدها بلدان أمريكا اللاتينية في خلال العقود الثلاثة الأخيرة. فمع ظهور حركات قوية للشعوب الأصلية، أقدمت بلدان أخرى مثل نيبال والفلبين على تغيير تشريعاتها، وأصبحت تعترف الآن بحقوق الشعوب الأصلية وتعززها في إطار الوحدة الوطنية والتنمية. وفي أفريقيا، أحرز الاتحاد الأفريقي في السنوات الأخيرة تقدما في مجال الاعتراف بالأشكال الخاصة للتمييز التي تواجهها الأقليات الإثنية وغيرها من المجموعات المهمشة التي تعرف أنفسها بأنها من الشعوب الأصلية، وكذلك في مجال التصدي لهذه الأشكال من التمييز.⁸ ولتنفيذ أحكام اتفاقية التنوع البيولوجي لعام 1992 فيما يتعلق بالشعوب الأصلية، جرى إنشاء أفرقة عاملة للترويج للمعايير الدولية لتطبيق المادتين 8 (ي) و15 المتصلتين بحقوق الشعوب الأصلية في معارفها التقليدية وتنوعها البيولوجي، وفي فرص الوصول وتقاسم الفوائد.⁹ وقد اعتُمدت صكوك وآليات أخرى لحماية وتعزيز حقوق الشعوب الأصلية في الموارد الوراثية، والمعارف التقليدية، والملكية الفكرية عن طريق

منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، والمنظمة العالمية للملكية الفكرية.¹⁰ كما أن منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة اعتمدت اتفاقتين مهمتين بشأن تعليم الشعوب الأصلية وثقافتها.¹¹ ومن المحطات التاريخية البارزة للشعوب الأصلية في جميع أنحاء العالم اعتماد الجمعية العامة للأمم المتحدة إعلان الأمم المتحدة بشأن حقوق الشعوب الأصلية في 13 سبتمبر/أيلول 2007. فهذا الإعلان يرسى إطارا شاملا للمعايير الدنيا للبقاء والكرامة والرفاه والحقوق من أجل الشعوب الأصلية في العالم. ويتناول الإعلان كلا من الحقوق الفردية والجماعية. ويجرم الإعلان التمييز ضد الشعوب الأصلية ويروج لمشاركتها الكاملة والفعالة في جميع المسائل التي تخصها. كما أنه يكفل حقها في الاحتفاظ

7 يقدم الملحق الأول معلومات عن إطار العمل المعياري الدولي المتعلق بالشعوب الأصلية.

8 اعتمدت المفوضية الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب أثناء دورتها العادية الثامنة والعشرين التي عُقدت في كوتونو، بنين، في أكتوبر/تشرين الأول 2000 القرار المتعلق بحقوق الشعوب الأصلية ومجتمعاتها المحلية في أفريقيا. وطلبت إجراء دراسة بشأن وضع الشعوب الأصلية في القارة. ثم اعتمدت المفوضية بقرار في دورتها العادية الرابعة والثلاثين التي عُقدت في الجول، غامبيا، في نوفمبر/تشرين الثاني 2003 وثيقة الإطار المفاهيمي بوصفها تقرير الفريق العامل التابع للمفوضية الأفريقية بشأن الشعوب الأصلية ومجتمعاتها المحلية. ويؤكد التقرير حقيقة مفادها أن "... شعوبا معينة في القارة الأفريقية تتعرض بسبب ملائمتها تاريخية للتمييز. في حين أن بعضها الآخر يهيم على السياسات والعمليات الإيمانية، ... وأصبح العديد من المجموعات المكونة في المقام الأول من الرعاة والصيادين/جامعي الغذاء - وقد صار بعضهم يعرفون أنفسهم بأنهم من الشعوب الأصلية - يجدون اليوم أنه يشق عليهم كثيرا البقاء كشعوب لها أساليب حياتها الخاصة ... وينتشر السكان الأفارقة الذين يواجهون انتهاكات بالغة لحقوق الإنسان والذين يطبقون على أنفسهم مصطلح "الشعوب الأصلية" أثناء ما يبذلونه من جهود لعلاج أوضاعهم بين مختلف النظم الاقتصادية، وينتمي هؤلاء في المقام الأول إلى الصيادين/جامعي الغذاء والرعاة، وينتم هؤلاء بثقافات مختلفة، ويعتمدون مؤسسات اجتماعية مختلفة، ويعتقدون نظاما دينية مختلفة، ... ومن بين المفاهيم الخاطئة العديدة أن مصطلح الشعوب الأصلية لا ينطبق في أفريقيا حيث إن "جميع الأفارقة شعوب أصلية". ويؤكد التقرير أنه "لا شك في أن جميع الأفارقة شعوب أصلية في أفريقيا بمعنى أنهم كانوا يقطنونها قبل مجيء المستعمرين الأوروبيين، وأنهم تعرضوا للخضوع لغيرهم أثناء الاستعمار، وعندما تستخدم بعض المجموعات المهمشة الخاصة مصطلح الشعوب الأصلية لوصف حالتها، فإنها تستخدم شكلا خلبيا حديثا للمفهوم (لا يقتصر تركيزه على مفهوم السكان الأوائل)، في محاولة لجذب الانتباه والتخفيف من هذا الشكل الخاص من التمييز الذي تعاني منه. وهي لا تستخدم المصطلح لكي تنكر على جميع الأفارقة الآخرين مطالباتهم المشروعة بالانتماء إلى أفريقيا وهويتهم الأفريقية". المصدر: عرض قدمته المفوضية الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب أثناء المنتدى الدائم، مايو/أيار 2006. ويمكن الاطلاع على التقرير الكامل لفريق الخبراء العامل المعني بالشعوب الأصلية ومجتمعاتها المحلية والتابع للمفوضية الأفريقية على الموقع التالي:

<http://pro169.org/res/materials/en/identification/ACHPR%20Report%20on%20indigenous%20populations-communities.pdf>

9 يقوم الفريق العامل المعني بالمادة 8 (ي) (1998) والفريق العامل المعني بفرض الوصول وتقاسم الفوائد (2002) التابعان لاتفاقية التنوع البيولوجي بالتفاوض بشأن نظام دولي خاص بفرض الوصول وتقاسم الفوائد المتعلقة بالموارد الوراثية وما يتصل بها من معارف الشعوب الأصلية.

10 المعاهدة الدولية بشأن الموارد الوراثية النباتية (2001) التي اعتمدها منظمة الأغذية والزراعة، ولجنة الملكية الفكرية والموارد الوراثية والمعارف التقليدية والمظاهر الثقافية التقليدية (2001) التي اعتمدها المنظمة الدولية للملكية الفكرية.

11 هما اتفاقية تعزيز وحماية تنوع المظاهر الثقافية (20 أكتوبر/تشرين الأول 2005) واتفاقية الحفاظ على التراث الثقافي غير المادي (أكتوبر/تشرين الأول 2003).

وتكمن الميزة النسبية للصندوق عند العمل مع الشعوب الأصلية في مهمته الرئيسية المتمثلة في تمكين السكان الريفيين الفقراء الذين تعد الشعوب الأصلية عادة من بين أشدهم فقرا. كما أنها تكمن في نهجه الاستهدافي الذي يركز على الناس والذي يراعي ما للسكان الريفيين الفقراء من ظروف مختلفة يحددها السياق. فضلا عن قدرة الصندوق الخاصة على الوصول إلى المجموعات المهمشة والضعيفة.¹³

بتميزها ومتابعة أولوياتها في التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. وتطلب المادتان 41 و42 من الإعلان إلى الوكالات المتخصصة التابعة لمنظمة الأمم المتحدة أن "... تساهم في التنفيذ الكامل لأحكام هذا الإعلان ولا سيما من خلال حشد التعاون المالي والمساعدة التقنية"، و "... وتعزيز احترام أحكام هذا الإعلان وتطبيقها التام ومتابعة فعاليتها تنفيذها."¹²

12 إعلان الأمم المتحدة بشأن حقوق الشعوب الأصلية:
<http://www.un.org/esa/socdev/unpfii/en/declaration.html>.

13 خطة الاستهداف في الصندوق: الوصول إلى فقراء الريف. نوفمبر/نشرين الثاني 2006.

الشعوب الأصلية: قضايا وتحديات

الفقر والرفاه. يقدر عدد أفراد الشعوب الأصلية المحددة ذاتيا بأكثر من 370 مليون نسمة، أي حوالي خمسة في المائة من إجمالي سكان العالم.¹⁴ ويقدر أن نسبة 70 في المائة منهم يعيشون في آسيا والمحيط الهادي. ويوجد في أمريكا اللاتينية وحدها أكثر من 400 شعب مختلف من الشعوب الأصلية، لكل منها لغة وثقافة مستقلة. وتمثل الشعوب الأصلية نسبة كبيرة من الفقراء وفقا للقياسات التي أظهرتها مؤشرات الفقر التقليدية، وتمثل نحو 15 في المائة من الذين يعيشون تحت خط الفقر. وعلاوة على ذلك، فإن ظروفها الاجتماعية-الاقتصادية وحالة التنمية البشرية لديها أسوأ كثيرا من مثيلاتها من المجموعات السكانية الأخرى. ولما كانت قيم الشعوب الأصلية تستند إلى علاقة وثيقة مع البيئة، فإنها تنطوي عادة على نهج شامل وروحاني تجاه الرفاه، يركز على التناغم مع الطبيعة والحكم الذاتي داخل مجتمعاتها المحلية، وإبلاء الأولوية لمصالح المجتمع المحلي على حساب الفرد، وأمن حقوق الأراضي والموارد، والهوية الثقافية، والكرامة. ومن هنا كانت هذه الشعوب تربط بين الفقر وانعدام الأمن على أقاليمها ومواردها الطبيعية، والتردي البيئي، والانحلال الثقافي، وانعدام التناغم الاجتماعي. ومع ذلك، فإن الفقر المادي يتزايد ويثير مخاوف شديدة.

وفي البلدان التي جرت فيها مقارنات بين مستويات الفقر لدى الشعوب الأصلية في مقابل المجموعات السكانية الأخرى، تشير مؤشرات الفقر إلى فجوات واسعة. فعلى سبيل المثال، عانت الشعوب الأصلية في أربعة من بلدان أمريكا اللاتينية، خلال العقد الذي انخفض فيه إجمالي الفقر بوجه عام، من معدلات فقر مرتفعة فضلا عن فجوة لا تنفك تتسع مع الشعوب غير الأصلية.¹⁵ وتبين خرائط الفقر في الأرجنتين وبنما وبلدان أخرى أن المناطق التي توجد بها أعلى مستويات عدم الوفاء بالاحتياجات الأساسية يتصادف وجودها في أقاليم الشعوب الأصلية. ويبلغ مؤشر التنمية البشرية في الهند مستوى منخفضا جدا في المناطق القبلية، ففي ولاية

أوريسا مثلا، ارتفعت مستويات الفقر العالية أصلا إلى 92 في المائة لدى القبائل المصنفة، وارتفعت حالات الفقر فعليا فيما بين الفترة 1993-1994 والفترة 1999-2000.¹⁶ وفي أفريقيا، يعاني العديد من المجتمعات المحلية الريفية، بما فيها الرعاة وجامعي الأغذية الرحل من التمييز، وجرى استبعادهم من السياسات والبرامج الوطنية، ويرجع بعض السبب في ذلك إلى صعوبة الحصول على بيانات دقيقة عن أعدادهم وظروفهم المعيشية.¹⁷

الأقاليم والموارد. في حين أن نظم كسب العيش المعقدة مكنت الشعوب الأصلية من التكيف بمرور القرون مع الظروف المتغيرة، فإن الضغوط التي تمارس على الاقتصادات التقليدية قد اشتدت على مدى العقود الأخيرة الماضية، مما أسفر عن زيادة تآكل الأقاليم والموارد. وقد اشتدت الضغوط التي دامت فترة طويلة بسبب قطع الأشجار والتعدين، وزحف الحدود الزراعية مع استكشاف مصادر جديدة للطاقة، وإنشاء الطرق وغيرها من البنى الأساسية، والنمو السكاني، وتسبب الهجرة إلى الخارج، وفقدان المعارف التقليدية، والانحلال الثقافي في زيادة تآكل سبل المعيشة التقليدية والقيم الاجتماعية - الثقافية. ثم إن الآثار المساوية لتغير المناخ التي تتعرض لها الشعوب الأصلية على نحو خاص، مثل ذوبان الثلوج، وزحف التصحر، والفيضانات والأعاصير في المناطق الساحلية، تهدد بقاءها نفسها.

2

14 منتدى الأمم المتحدة
الدائم المعني بقضايا
الشعوب الأصلية.

Hall, G. and Patrinos, 15
H., Indigenous Peoples,
Poverty and Human
Development in Latin
America: 1994-2004.

البنك الدولي. وتوثق هذه
الدراسة أيضا أن الشعوب
الأصلية أقل عرضة للآزمات،
على الرغم من الفجوة
المتسعة.

Sandip Sarkar, 16
Sunil Mishra, Harishwar
Dayal and Dev Nathan,
Scheduled Tribes of
India - Development and
Deprivation. Institute for
Human Development,
New Delhi, 2006

African Commission 17
on Human and Peoples'
Rights, Indigenous
peoples in Africa: the
forgotten peoples?,
International Work
Group for Indigenous
Affairs (IWGIA),
Copenhagen, 2006.

المعنى بقضايا الشعوب الأصلية. فالأهداف الإنمائية للألفية لا تركز على قضايا معينة ذات أهمية خاصة للشعوب الأصلية مثل حيازة الأراضي، كما أن الأهداف المحددة لا تشير إلى الشعوب الأصلية، وثمة قلق متزايد من التخلي عن الشعوب الأصلية أو تعرضها لما هو أسوأ بالتأثير عليها سلباً أثناء السعي إلى تحقيق الأهداف القطرية المجمع الرامية إلى الحد من الفقر وغيرها من الأهداف الإنمائية للألفية.²⁰

التمييز والاستبعاد. يأتي الفقر وفقدان الشعوب الأصلية للأقاليم والموارد بسبب السياسات أو الأنظمة المناوئة لممارسات الاستخدام التقليدي للأراضي لتضاف إلى التمييز المتكرر في أسواق العمل حيث لا يتيح الفصل العنصري والأطر التنظيمية الضعيفة والحوجز الثقافية واللغوية سوى فرصاً قليلة جداً للوصول إلى الوظائف الجيدة. وبشكل انعدام فرص الوصول إلى الخدمات الاجتماعية والمالية حاجزاً آخر. وفي المناطق الريفية، يُرفض منح الائتمان عادة لأن الأنظمة المصرفية تنص على أن الأراضي المملوكة ملكية جماعية لا يمكن رهنها، ولأن الأشكال الأخرى من الضمان الرهنى غير معترف بها. وعلاوة على ذلك، فتوجد قضية التهميش من العملية السياسية.¹⁸

استراتيجيات الحد من الفقر والأهداف الإنمائية للألفية. في حين أن الشعوب الأصلية اكتسبت مكانة على جدول أعمال حقوق الإنسان، فلم يكن الأمر كذلك على جدول أعمال التنمية والحد من الفقر الدوليين والوطنيين. وقد أظهرت دراسة أجرتها منظمة العمل الدولية بشأن مدى تغطية قضايا الشعوب الأصلية في وثائق استراتيجية الحد من الفقر الوطنية أن غالبية هذه الوثائق في البلدان الأربعة عشر المشمولة بالتحليل تقر بوجود تمثيل ضخم للشعوب الأصلية بين الفقراء، بيد أنه تكاد لم تصدر أية توصيات لمعالجة هذا التفاوت.¹⁹ ولم يكن للشعوب الأصلية أيضاً ظهور لدى صوغ الأهداف الإنمائية للألفية على الصعيدين الدولي والوطني، كما هو مذكور في الدراسة التي أعدها فريق الدعم المشترك بين الوكالات

18 ومع ذلك، فقد أحرزت الشعوب الأصلية تقدماً كبيراً في الميدان السياسي في بلدان مثل بوليفيا وأكوادور والمكسيك والفلبين.

Tomei M., Indigenous 19 and Tribal Peoples: An Ethnic Audit of Selected Poverty Reduction Strategy Papers, ILO, Geneva, 2005.

20 البيان الصادر عن فريق الدعم المشترك بين الوكالات المعنى بقضايا الشعوب الأصلية والأهداف الإنمائية للألفية، 30 سبتمبر/أيلول و1 أكتوبر/تشرين الأول 2004.

خبرة الصندوق والدروس المستفادة

ويمكن تلخيص الدروس المستفادة والممارسات السليمة المستمدة من تجربة الصندوق على النحو التالي:

- **التميز الثقافي.** أثناء العمل مع الشعوب الأصلية، عرف الصندوق أهمية الاعتراف بتنوع الشعوب الأصلية والمجتمعات الريفية وتميزها، وأهمية تقدير التنوع كثروة وإمكانية اقتصادية، وأهمية الاعتماد عليه، وبعض هذه الممتلكات مادي وبعضها غير مادي، ولكنها جميعاً موارد مهمة لتنمية سبل المعيشة الريفية. ومتى عجزت مشروعات التنمية عن الاعتراف بتميز المجتمعات المحلية للشعوب الأصلية والاعتماد عليه، كانت فعالية التنمية محدودة.
- **استخدام نهج تشاركية.** من العوامل الرئيسية المؤدية إلى تحسين التصدي للتعقد والتنوع اتباع نهج تشاركي قوي لتصميم البرامج وتنفيذها بحيث تستجيب للمشاكل المحلية ولأهداف الشعوب الأصلية ورؤاها.
- **زيادة الدخول بتنوع سبل المعيشة والفرص.** يعيش الكثير من الشعوب الأصلية في مناطق ذات مناخ قارس، وتربة فقيرة، ومستوى مرتفع من الضعف في مواجهة الكوارث الطبيعية. وتنوع سبل المعيشة مهم لتحسين الفرص الاقتصادية لكل من المجموعات والأفراد. وينطوي هذا على تنوع المحاصيل وتكثيفها، وإجراء البحوث وتكييف التكنولوجيات المحسنة للإنتاجية، والتمويل الصغرى، ودعم المؤسسات المتناهية الصغر، واستحداث فرص بديلة مدرة للدخل من الموارد الطبيعية، مثل السياحة البيئية، وتجهيز المنتجات الطبية والغذائية.

قدم الصندوق منذ إنشائه في عام 1978 الدعم إلى العديد من برامج التنمية الريفية التي كانت الشعوب الأصلية تمثل فيها أصحاب الشأن والشركاء الرئيسيين. وعلى مدى السنوات الست الماضية، كان أكثر من 22 في المائة في المتوسط من برنامج الإفراض السنوي يقدم الدعم إلى مبادرات التنمية المنفذة مع الشعوب الأصلية، وذلك بصفة رئيسية في آسيا وأمريكا اللاتينية. وقد أظهرت تجربة الصندوق خلال العقود الأولى أن التأثير الإيجابي على الشعوب الأصلية كان محدوداً في حالات عديدة لأن تصميم المشروع وتنفيذه لم يراعى البعد الاجتماعي-الثقافي لاستراتيجيات كسب العيش للشعوب الأصلية ووضعها ضمن فئة أوسع نطاقاً لا تفرقة بين أفرادها، هي فئة السكان الريفيين الفقراء.

التنسيق والقيادة على الصعيد الدولي. إن انخراط الصندوق مع منظمات الشعوب الأصلية على الصعيد الدولي حديث العهد نسبياً. وقد سجل مؤتمر بالي التحضيري لمؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة لعام 2002 في جوهانسبورغ بداية الشراكة مع خالف للشعوب الأصلية من جميع أنحاء العالم. وفي السنة نفسها، عُقد الاجتماع الأول للمنتدى الدائم المعني بقضايا الشعوب الأصلية، ومنذ ذلك الحين والصندوق يضطلع بدور نشط في دوراته السنوية، وقدم الصندوق الدعم أيضاً إلى أمانة المنتدى، وكان له دور رئيسي في إنشاء الفريق المشترك بين الوكالات، وتشاور الصندوق في عدة مناسبات مع قادة الشعوب الأصلية بشأن قضايا سياسية واستعراضات المشروعات (انظر المرفق الرابع). وقد حسنت هذه الشراكات مدى فهم الصندوق للشعوب الأصلية والحاجة إلى نهج متباين لتناول احتياجاتهم.

3

- **تعزيز المستحقات من الموارد الطبيعية.** كثيرا ما يكون ضعف المستحقات من الموارد الطبيعية عاملا رئيسيا من عوامل الفقر الريفي والضعف. ففقدان الأرض يحد من فرص كسب العيش وكثيرا ما يؤدي إلى الانحلال الاجتماعي والثقافي وإلى التهميش. وقد حسنت بعض البرامج كثيرا من قدرات المجتمعات المحلية بضمان حماية مستحقات الشعوب الأصلية من الموارد الطبيعية. ففي ولاية أوريسا بالهند مثلا. تضمنت البرامج بالفعل منح عقود الملكية عن أراضي التلال القبلية، مما يسهل وصول المرأة إلى الحق في الأراضي.
- **تعزيز مؤسسات الحكم المحلي.** عرف الصندوق أن تعزيز مؤسسات الحكم المحلي التقليدية وإعادة هيكلتها، وبخاصة فيما يتصل بالموارد الطبيعية وإدارة الصراعات، يشجعان دور المجتمعات المحلية في عملية اتخاذ القرارات وفي التفاوض مع الأطراف الأخرى، سواء كانت سلطات محلية أو وطنية أو قطاعا خاصا. فعلى سبيل المثال، قدم مشروع التنمية الريفية في مرتفعات كوتشوماتانس في غواتيمالا الدعم إلى المنظمات المجتمعية وزودها بما تحتاج إليه من تدريب. كما قدم المشروع الدعم إلى المنظمات المجتمعية في تطوير وتحديث أنظمتها الأساسية، وزودها بالتدريب على القضايا التقنية والإدارية. فاستطاعت المنظمات بذلك المشاركة في التخطيط للمشروعات وتنفيذها ورصدها. ثم حددت مدى الحاجة إلى منظمات من المستوى الثاني لتمثيلها في علاقاتها مع السلطات المحلية والوطنية، والقطاع الخاص، ووكالات التنمية. وأنشئت رابطة منظمات كوتشوماتانس التي تضم 17 منظمة. وبعد إنجاز المشروع، تسلمت الرابطة وظائف الإرشاد، والتسويق، والتنظيم الاجتماعي.²¹
- **المزج بين معارف الشعوب الأصلية والتكنولوجيا الحديثة.** يمكن لتعزيز نظم المعرفة الخاصة بالشعوب الأصلية مع مزجها بالتكنولوجيا الحديثة الملائمة أن يحسن خيارات كسب العيش. وينعش الزراعة. ويرفع مستوى الأمن الغذائي. ويحسن الصحة. وقد استخدمت معرفة الشعوب الأصلية بالأعشاب الطبية وأنواع النباتات التي لا تستخدم الاستخدام الكافي، وجرت الاستفادة منها لإحداث آثار قوية جدا في البرامج المحلية وعن طريق تعزيز سلاسل القيمة العادلة القومية الدولية على حد سواء، وكان ذلك يجري دائما بمشاركة المجتمعات المحلية والحكومات والجهات المانحة وشركاء آخرين مثل القطاع الخاص والمنظمات غير الحكومية. وفي ولاية أندرا براديش بالهند، تم الجمع بين التكنولوجيا الحديثة والمعارف القبلية لاستحداث منتجات حرجية غير خشبية مبتكرة مثل صمغ كرايا.²² وجوز الترويج.²³ والنيج. وغير ذلك. وفي غضون فترة قصيرة، تحسنت نوعية صمغ كرايا وارتفعت أسعاره بنسبة 250 في المائة، في حين تم إنتاج أربعة منتجات ثانوية مضافة القيمة هي: مسحوق، وحببيات، ودهان، وجيل. وقد كانت مبادرة صمغ كرايا مصدرا رئيسيا من مصادر الدخل لنحو 12 000 من أفراد القبائل. ومصدرا مهما لتوظيف النساء القبليات.²⁴ وربما كانت معارف الشعوب الأصلية، وبخاصة معارف النساء منهم، العامل الرئيسي لزيادة الأمن الغذائي، والقدرة على التكيف، وحماية الموارد الطبيعية، والوقاية من الكوارث وغير ذلك من التحديات المتصلة بتغير المناخ.

21 غواتيمالا، مشروع التنمية الريفية في مرتفعات كوتشوماتانس، تقرير إنجاز المشروع، تقرير التقييم (2001).

22 صمغ كرايا هو صمغ مستخلص من شجرة ستيركوليا، ويستخدم هذا الصمغ في منتجات اللصق الخاصة بالأسنان، وكلاصق للفتحات الجراحية، وكمثبت لمنتجات الألبان والحلوى المجمدة.

23 اسمه العلمي Strychnos potatorum، بفضل البحث والتطوير، استُحدثت منتجات جديدة من جوز الترويق من بينها مشتق يمكن أن يكون بديلا لعامل تنقية المياه المعروف باسم الشيب وnatfloc-2200، وتستخدم أيضا الرقائق البيولوجية المستخلصة من هذا الجوز في تنقية النفايات النووية.

24 مشروع النهوض بأحوال القبائل في أندرا براديش، تقرير إنجاز المشروع، وزارة الرعاية القبلية، أندرا براديش، وتقارير الإشراف الصادرة عن مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع (1996-2002).

مبادئ الانخراط

4

يعرّف الإطار الاستراتيجي للصندوق الشعوب الأصلية بأنها مجموعة مستهدفة مهمة لأنها تواجه تهميشا اقتصاديا واجتماعيا وسياسيا وثقافيا في المجتمعات التي تعيش فيها، مما يتسبب لعدد كبير منها في الإصابة بالفقر المدقع والضعف. كما يعترف الإطار الاستراتيجي بما تضطلع به الشعوب الأصلية من دور خاص في الحفاظ على التنوع البيولوجي والتخفيف من آثار تغير المناخ.²⁵

ومشيا مع ولايته العامة وأهدافه الاستراتيجية، واتساقا مع تطور إطار العمل الدولي، يهدف الصندوق إلى ضمان تمكين المجتمعات المحلية للشعوب الأصلية في المناطق الريفية من تحسين رفاهها ودخولها وأمنها الغذائي من خلال تنمية مدفوعة ذاتيا تستند إلى هويتها وثقافتها. ولتحقيق هذه الغاية، سيسترشد الصندوق بالمبادئ التالية:

التراث الثقافي والهوية كثورتين. لدى تمكين السكان الريفيين الفقراء، وبخاصة الشعوب الأصلية والأقليات الإثنية، من التغلب على الفقر، سيعترف الصندوق بثروة تميزهم الثقافي وسيستند إليها. وسيساعد المجتمعات المحلية في الاستفادة الكاملة من معارفهم التقليدية وثقافتهم ونظم حكمهم ومواردهم الطبيعية، التي تشكل جميعها جزءا من تراثهم المادي وغير المادي.

الموافقة الحرة والمسبقة والمستنيرة.²⁶ لدى العمل مع الدول الأعضاء في المشروعات التي تستهدف الشعوب الأصلية أو تؤثر فيها، سيساند الصندوق مشاركة المجتمعات المحلية للشعوب الأصلية في تحديد أولويات واستراتيجيات التنمية الخاصة بها. وعند تقييم هذه المشروعات المقترحة من الدول الأعضاء، وبخاصة تلك التي قد تؤثر على أراضي الشعوب الأصلية ومواردها، سيبحث الصندوق ما إذا كان المقترض أو متلقي المنحة قد تشاور مع الشعوب الأصلية للحصول على موافقة حرة ومسبقة ومستنيرة. وسيعتبر الصندوق هذا التشاور والموافقة معيارا للموافقة على المشروع. ولدى تقييم هذه المشروعات، سيتحقق الصندوق ما إذا كانت تتضمن تدابير تهدف إلى: (أ) تجنب الآثار الضارة المحتملة على المجتمعات المحلية للشعوب الأصلية؛ أو (ب) في حالة استحالة التجنب، الحد إلى أقصى درجة من هذه الآثار أو التخفيف منها أو التعويض عنها.

التنمية النابعة من المجتمعات المحلية. تكفل التنمية النابعة من المجتمعات المحلية الملكية والالتزام واستدامة الاستثمارات وزيادة الاعتماد على الذات وتمكين المجتمعات المحلية. ولدى العمل مع الشعوب الأصلية، سيتبع الصندوق ويعزز نهج التنمية النابعة من المجتمعات المحلية المناسبة على نحو خاص للمنظور الشامل للشعوب الأصلية، حيث تترابط النظم الإيكولوجية والنظم الاجتماعية والاقتصادية.

الأراضي والأقاليم والموارد. من أهم ما يميز هوية الشعوب الأصلية علاقتها بأراضي وموارد الأجداد التي تشكل أساس أساليبها في كسب العيش. ويجري عادة تنظيم الوصول إلى هذه الموارد وإدارتها من خلال قوانين ونظم عرفية معقدة يجب أن يعيها الصندوق جيدا. وسيقوم الصندوق من خلال الأطر القانونية والسياسيات التي يطبقها لإقراض البلدان،

25 الإطار الاستراتيجي

لصندوق 2007-2010.

الصفحة 27 ولزبد من

المعلومات المرجعية، انظر أيضا

ورقات سياسات الصندوق بشأن

الاستهداف، والتمويل الريفي،

ومنع الأزمات والانفعاش منها،

والسياسات المتعلقة بحيازة

الأراضي، فضلا عن استراتيجيته

في إدارة المعرفة.

26 يقدم الملحق الثاني

مقتطفا من المبادئ التوجيهية

لمجموعة الأمم المتحدة الإنمائية

بشأن عناصر القبول الحر والمسبق

والمستنير

وبما يتسق مع سياسة تحسين الوصول إلى الأراضي وأمن حيازتها.²⁷ بتعزيز فرص وصول الشعوب الأصلية إلى الأراضي، وتحسين أمن حيازتها. وسيؤدي ذلك إلى تعزيز قدرتها على إدارة أقاليمها ومواردها بطريقة مستدامة.

معارف الشعوب الأصلية. تحمل الشعوب الأصلية عادة معارف فريدة وتؤمن التنوع البيولوجي في أنحاء عديدة من العالم.²⁸ وسيُعزى الصندوق من قيمة معارف الشعوب الأصلية وممارساتها في مشروعاته الاستثمارية. كما سيعتمد على هذه الثروات بدعمه للبحوث المواتية للفقراء التي تخرج المعارف والممارسات التقليدية بالنهج العلمية الحديثة. ويمكن أيضا أن تنهض معارف الشعوب الأصلية بفهم العلوم. وربما صار مزج الطرق الجديدة بالطرق التقليدية العامل الرئيسي في تحسين الشعوب الأصلية لأساليب كسبها للعيش. وسيُعزز الصندوق في هذا الصدد الشراكات بين المجتمعات المحلية للشعوب الأصلية ومراكز البحوث الزراعية الوطنية والجماعة الاستشارية للبحوث الزراعية الدولية.

القضايا البيئية وتغير المناخ. إن الشعوب الأصلية من بين أكثر الشعوب تضررا من آثار تغير المناخ. والتردي البيئي وتآكل الموارد الطبيعية وفقدان التنوع البيولوجي أمور تعرّض للخطر قدرتها على مواكبة تغير المناخ والتكيف معه. وسيساند الصندوق الشعوب الأصلية في تعزيز قدرتها على إنعاش النظم الإيكولوجية التي تعيش فيها وفي استحداث تدابير تكيف مبتكرة. كما سيساند الصندوق الفرص الناشئة أمام الشعوب الأصلية في مجال احتباس الكربون وخدمات بيئية أخرى. ولكنه لن يمول تدابير التخفيف من آثار تغير المناخ التي يمكن أن تؤثر تأثيرا سلبيا على سبل معيشتهم. وسيشير الصندوق هذه القضايا الحيوية في حوارها مع الحكومات. وسيساند مشاركة الشعوب الأصلية في تحديد السياسات المتعلقة بقضايا تغير المناخ وتنفيذها.

الوصول إلى الأسواق. في حين أن سبل معيشة الشعوب الأصلية ستظل تؤدي دورا مهما في العديد من المناطق الريفية. فقد انضمت مجتمعات الشعوب الأصلية أيضا إلى اقتصاد السوق الذي يأتي بفرص وخطبات على حد سواء. وسيستكشف الصندوق هذه الفرص ويمكن المجتمعات المحلية للشعوب الأصلية من الإغلاء من قيمة منتجاتها والمشاركة في الأسواق بشروط مريحة أكثر مما هي عليه الآن.

التمكين. لا غنى عن التمكين لكي يحسن جميع السكان الفقراء والمهمشين أساليب كسب العيش بطريقة مستدامة. وسيساند الصندوق تمكين الشعوب الأصلية بتوفير موارد للتدريب وبناء القدرات وتنمية المهارات الإدارية. لتمكينها من التفاعل والتفاوض بفعالية مع الحكومات المحلية والوطنية، وشركات القطاع الخاص، والأطراف المهتمة الأخرى. وإدارة مواردها، وقيادة عمليات التنمية الخاصة بها.

المساواة بين الجنسين. تتعرض نساء الشعوب الأصلية عادة لتمييز ثلاثي: بوصفهن نساء في بلدانهم، وبوصفهن عضوات في المجتمع المحلي للشعوب الأصلية، وبوصفهن نساء داخل مجتمع محلي للشعوب الأصلية.²⁹ وتشكل المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة بالنسبة للصندوق هدفين وأداتين للحد من الفقر. وسيواصل الصندوق إدراج نهج جنساني في برامجه. مع الالتزام على نحو خاص بتحسين رفاه نساء الشعوب الأصلية عن طريق: (أ) توسيع نطاق وصولهن إلى الموارد الأساسية كالأراضي ورؤوس الأموال والمعارف التقليدية والتكنولوجيات، وتحكمهن فيها؛ (ب) تعزيز وكالتهن ودورهن في اتخاذ القرارات في شؤون المجتمع المحلي، وتمثيلهن في المؤسسات المحلية؛ (ج) الاعتماد على إمكاناتهن غير المستغلة في تحقيق التنمية المستدامة بالاعتراف بدورهن كمشرفات على الموارد الطبيعية والتنوع البيولوجي، وكحاملات لنظم متنوعة وغنية من المعارف التقليدية.

27 سياسة الصندوق تجاه تحسين الوصول إلى الأراضي وأمن حيازتها. <http://www.ifad.org/pub/policy/land/a.pdf>.

28 وفقا لمعهد الموارد العالمية، تحتفظ الشعوب الأصلية داخل أراضيها وأقاليمها بـ 80 في المائة من التنوع البيولوجي الزراعي في العالم. انظر Sobrevila, C. (2008), The Role of Indigenous Peoples in Biodiversity Conservation: The Natural but Often Forgotten Partners. World Bank, Washington, D.C.

29 Lucky Sherpa, 29 Member of Parliament, Nepal, in Govind Kelkar, Adivasi Women: Engaging in Climate Change, New Delhi, 2009.

الأدوات والإجراءات والموارد

5

إعدادها على التشاور مع الشعوب الأصلية ومنظماتها.

دورة المشروع. ينبغي تمثيل المجتمعات المحلية للشعوب الأصلية المستهدفة من مشروع يسانده الصندوق أو المتأثرة به في جميع مراحل دورة المشروع. وسيدعو الصندوق في هذا الصدد كالعادة ممثلي هذه المجتمعات المحلية إلى المشاركة في فريق إدارة البرنامج القطري أو في إعداد المشروع. وستساعد المشاركة المباشرة من ممثلي المجتمعات المحلية على تحديد أكثر القنوات والطرائق ملائمة للتشاور والمشاركة على صعيد المجتمع المحلي. وستيسر أيضا الوصول إلى المعلومات لأعضاء المجتمع المحلي الذين لا يتحدثون اللغة الشائعة.

وسيراعي تصميم المشروع وتنفيذه وتقييمه الخصوصيات الاجتماعية-الاقتصادية والثقافية للمجتمعات المحلية للشعوب الأصلية المستهدفة أو المتأثرة بالمشروع.

ينبغي أن تيسر ترتيبات تنفيذ المشروع قيام الشعوب الأصلية بدور مباشر في إدارة الموارد. وينبغي أن تتضمن المشروعات، متى دعت الضرورة إلى ذلك، تدابير لبناء القدرات من أجل تمكين منظمات الشعوب الأصلية من الاضطلاع بالسيطرة الفعلية على الموارد التي سيجري استثمارها في مجتمعاتها المحلية. وينبغي أن تساهم المشروعات في تدعيم منظمات الشعوب الأصلية على كل من الصعيدين المحلي والأقاليمي.

على موظفي الصندوق أن يمثلوا للمبادئ المذكورة أعلاه لدى صوغ الاستراتيجيات القطرية. وفي الحوار السياساتي، وعلى مدى دورة المشروع.

الاستراتيجيات القطرية. في البلدان³⁰ التي تكون فيها لقضايا الشعوب الأصلية أو الأقليات الإثنية أهمية وصلة بالفقر الريفي، ستضع برامج الفرص الاستراتيجية القطرية المستندة إلى النتائج ذلك في حساباتها إلى أقصى مدى. وفي الدراسات التحضيرية لبرامج الفرص الاستراتيجية القطرية، سيعتمد التحليل على بيانات مفصلة بحسب المجموعات الإثنية والموقع الجغرافي متى توافرت هذه البيانات. تمشيا مع المبادئ التوجيهية لإعداد وتنفيذ برامج الفرص الاستراتيجية القطرية المستندة إلى النتائج³¹ وفي هذه البلدان، سيتعامل الصندوق بطريقة استباقية مع ممثلي الشعوب الأصلية. وسيقوم الصندوق خديدا بما يلي:

- دعوة واحد أو أكثر من ممثلي الشعوب الأصلية³² ليصبح جزءا من الكيان القطري لفريق إدارة البرنامج القطري؛
- اقتراح أن يقوم النظير الحكومي بدعوة ممثلي الشعوب الأصلية لحضور حلقات العمل الخاصة بتصميم برامج الفرص الاستراتيجية القطرية.

ولضمان الوصول المباشر إلى المعلومات لاستخدامها في برامج الفرص الاستراتيجية القطرية، سيجري إعداد مذكرات تقنية قطرية بشأن الشعوب الأصلية وسيجري تحديثها بصورة دورية. وستستخدم المذكرات أيضا في نشر المعرفة ودعم التعلم في الداخل. وسينطوي

30 البلدان التي تناولت بشأنها برامج الفرص الاستراتيجية القطرية لعامي 2007 و2008 قضايا الشعوب الأصلية هي: أفغانستان، وبليز، وبوليفيا، والبرازيل، وكمبوديا، وغواتيمالا، وهندوراس، وإندونيسيا، والمكسيك، وبنما، وفييت نام.

31 المبادئ التوجيهية للصندوق بشأن إعداد وتنفيذ برامج الفرص الاستراتيجية القطرية المستندة إلى النتائج. <http://www.ifad.org/operations/policy/cosop/guidelines/index.htm>

32 تنص المبادئ التوجيهية لمجموعة الأمم المتحدة الإنمائية على ما يلي: "ينبغي إشراك الشعوب الأصلية بصفتها هذه (لا كمجرد عناصر فاعلة في المجتمع المدني) منذ الخطوة الأولى للعملية. وهذا يعني ضمن جملة أمور: ... تقديم إحاطات شاملة بطريقة مراعية للثقافة بشأن العملية إلى هؤلاء المشتركين. وربما كان اختيار الشركاء الملائمين من الشعوب الأصلية صعبا في بعض الأحيان. وفي حين أنه يجري التسليم بأن القادة التقليديين هم أعلى سلطة في مجتمعاتهم، فقد يكون لممثلي منظمات الشعوب الأصلية المهارات والعارف اللازمة للتفاعل مع النظام السائد. وهم قادرون على التعبير عن آراء القادة التقليديين... وجُنِبَ التحيز لدى اختيار الشركاء، حيث إن التحيز قد يسفر عن انتهاك حق الشعوب الأصلية في تحديد ممثليها أو عمليات التمثيل بحرية..." وخطة المشاركة، المبادئ التوجيهية لمجموعة الأمم المتحدة الإنمائية.

ولا مناص من أن تتغير أولويات وطلبات المجتمعات المحلية للشعوب الأصلية بمرور الوقت، وينبغي ألا يقتصر تصميم المشروعات على توقع تكيف عمليات المشروعات مع الظروف الجديدة، وإنما ينبغي أن يدعم عمليات التعلم لضمان قيام عمليات التكيف هذه على أسس سليمة.

أدوات التمويل. على الرغم من أن الصندوق قد مول العديد من المشروعات التي تستهدف الشعوب الأصلية عن طريق برنامجه للقروض العادية، فإن للتمويل بال منح أهمية خاصة لرفع القدرة الوطنية على مواجهة قضايا الشعوب الأصلية على كل من الصعيد القانوني والسياساتي والبرنامجي، ولتمويل البرامج التجريبية، ولتوجيه الدعم نحو منظمات الشعوب الأصلية مع تعزيز المؤسسات وبناء قدراتها. وسيواصل الصندوق تمويل البحوث واستخلاص المعارف المتعلقة بقضايا الشعوب الأصلية بطرق منها تمويله شبكة مراكز البحوث الزراعية. وبالإضافة إلى ذلك، فإن المنح القطرية مفيدة جدا لتقديم الدعم المباشر إلى منظمات الشعوب الأصلية أو كحافز للحكومات للاستثمار في مبادرات الشعوب الأصلية.

مرفق مساعدة الشعوب الأصلية.³³

سيستمر الصندوق في إدارة وتعزيز المرفق الذي يمول مشروعات متناهية الصغر تصممها وتنفذها المجتمعات المحلية للشعوب الأصلية ومنظماتها. ويكمن تفرد المرفق في نظام إدارته الذي يتضمن مجلسا يتكون في معظمه من قادة الشعوب الأصلية والقبلية، وفي وظيفة التعلم وتقاسم المعارف المعهود بها إليه. وسيستمر الصندوق في استخلاص الدروس المستفادة من المرفق ونشرها. مستهدفا توسيع نطاق المشروعات والنهج الناجحة وتعميمها في برنامجه الإقراضي.

33 نُقل مرفق مساعدة الشعوب الأصلية من البنك الدولي إلى الصندوق الدولي للتنمية الزراعية في عام 2006، ووافق المجلس التنفيذي للصندوق على نقله وإدارته في سبتمبر/أيلول 2006، وهو مرفق للمنح الصغيرة المدفوعة بالطلب، يقدم دعما مباشرا إلى المجتمعات المحلية للشعوب الأصلية ومنظماتها (انظر الملحق السادس).

34 مؤشرات الرفاه والفقير والاستدامة ذات الصلة بالشعوب الأصلية. تقرير موجز للمنتدى الدائم المعني بالشعوب الأصلية، الدورة السابعة، مايو/أيار 2008، والأهداف الإنمائية للألفية واتفاقية التنوع البيولوجي بما تتضمنه من مؤشرات مقترحة وأطر للرصد هما العمليتان العالميتان ذواتا الصلة لاقتراح مؤشرات تتناول الرفاه والاستدامة للشعوب الأصلية. انظر Indicators Relevant for Indigenous Peoples: A Resource Book, Tebtebba Foundation.

نظم الرصد والتقييم المناسبة. يفتر العديد من المشروعات الراهنة إلى المؤشرات الملائمة لقياس النجاح في سبل معيشة الشعوب الأصلية المستهدفة. وفي المشروعات المقبلة، ستتضمن نظم الرصد والتقييم هذه المؤشرات حيثما كان ذلك ضروريا. ويمكن تحديد المؤشرات المتعلقة بقياس الرفاه والفقير والاستدامة بطريقة مناسبة للشعوب الأصلية استنادا إلى العمل الجاري في المنظمات الأخرى لاستكمال نتائج المشروع التقليدية ومؤشرات التأثير.³⁴ وينبغي أن تكون آليات الرصد والتقييم قائمة على المشاركة ومكيفة لاستيعاب رؤى الشعوب الأصلية ومنظوراتها. ويمكن تحقيق ذلك من خلال إجراء دراسات مستقلة في مجال الرصد والتقييم بين الشعوب الأصلية بشأن آرائها ورؤاها تجاه تقدم الخطط والبرامج. وينبغي أن يكون الرصد والتقييم التشاركيان جزءا من عمليات المشروع العادية، وينبغي اتخاذهما آلية توجيهية للوقوف على المشكلات وتدابير التكيف الملائمة. ويجب إيلاء عناية خاصة لتيسير وصول المجتمعات المحلية بنفسها إلى نتائج الرصد والتقييم بسهولة وفي الوقت المناسب. وسيجري توثيق النجاح مع تطبيق أساليب تقييم دقيقة ومناسبة، تشمل الأساليب التشاركية، وسيجري نشرها داخل البلدان وعلى شركاء الصندوق.

الحوار السياسي مع الحكومات.

سيستخدم الصندوق بطريقة استباقية قنوات اتصالاته القائمة (بما في ذلك برامج الفرص الاستراتيجية القطرية، والحلقات الدراسية، والمؤتمرات) مع الحكومات الوطنية وغيرها من الجهات الشريكة على المستوى الوطني من أجل استقطاب التأييد لقضايا الشعوب الأصلية فيما يتصل بحفاظة عملياته ولقضايا أوسع نطاقا تهم الشعوب الأصلية، وسيسعى الصندوق، من خلال الجهود التي يبذلها في الحوار السياسي، إلى زيادة عمليات التشاور على الصعيدين المحلي والوطني التي يشارك فيها مختلف أصحاب المصلحة والمؤسسات الوطنية المعنية التي تعمل من أجل الشعوب الأصلية ومعهم.

الشراكات مع منظمات الشعوب الأصلية.

سيواصل الصندوق ما يبذله من جهود لإشراك الشعوب الأصلية بطريقة منتظمة على كل من الصعيد المحلي والوطني والدولي. وحقيقاً لهذه الغاية، سيشتجع الصندوق الحوار المنتظم مع مثلي منظمات الشعوب الأصلية الوطنية ودون الوطنية لتبادل المعلومات والتشاور معها بشأن وثائق الفرص الاستراتيجية القطرية، وتعزيز مشاركتها في أحداث الانتشار والتعلم المؤسسية. وسيجري إنشاء منتدى للشعوب الأصلية في الصندوق، ينعقد مرة واحدة في السنة بالتوازي مع مجلس المحافظين (بالتناوب مع الاجتماع العالمي لمنتدى المزارعين). وسيكون المنتدى عملية للحوار والتشاور فيما بين مثلي الشعوب الأصلية، وموظفي الصندوق، والدول الأعضاء. وسيجمع ما بين 20 و30 ممثلاً للشعوب الأصلية، بمن فيهم الأعضاء في مجلس مرفق مساعدة الشعوب الأصلية، والمنتدى الدائم المعني بقضايا الشعوب الأصلية، ومثلي مختارين من المجتمعات المحلية للشعوب الأصلية المشاركة في البرامج التي يساندها الصندوق. وسيشتجع المنتدى أيضاً على المساءلة بتقديم معلومات أرجاعية عن عمليات الصندوق.³⁵

الشراكات مع أصحاب الشأن الآخرين.

سيوسع الصندوق نطاق ما يبذله من جهود للجمع بين موارده وموارد المؤسسات الأخرى³⁶ بغية توسيع نطاق تغطيته، وإقامة أوجه التآزر، والحد من الازدواجية، وحقيق وفورات الحجم. وبالإضافة إلى زيادة الموارد، تهيئ هذه الشراكات الفرصة أمام الصندوق لكي ينشر معارفه وأفضل ممارساته، والتعلم من الآخرين، وزيادة دوره في استقطاب التأييد لقضايا الشعوب الأصلية، وبالتشارك مع المنتدى الدائم والفريق المشترك بين الوكالات، سيساهم الصندوق في تنفيذ المبادئ التوجيهية التي صممتها مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية لمساعدة الأفرقة القطرية التابعة للأمم المتحدة في تعميم وإدماج القضايا المتعلقة بالشعوب الأصلية. وسيتعاون الصندوق مع منظمة العمل الدولية بشأن القضايا المتصلة بالاتفاقيتين 107 و169، وفي مجال التدريب على حقوق الشعوب الأصلية. وبالنظر إلى العلاقة الوثيقة القائمة مع نظام الجماعة الاستشارية للبحوث الزراعية الدولية، سيشتجع الصندوق البحوث المتعلقة

بالممارسات الزراعية وإدارة الموارد الخاصة بالشعوب الأصلية، والخدمات الزراعية والمالية الملائمة، والمجالات الأخرى التي يمكن للمعارف والممارسات الخاصة بالشعوب الأصلية وغير الأصلية أن يعضد بعضها بعضاً. وبما أن الصندوق عضو في الائتلاف الدولي المعني بالأراضي، فسوف يستفيد استفادة كاملة من خبرة أعضاء الائتلاف وسيتشاور معهم على الصعيد المحلي للدخول في حوار سياساتي يتعلق بأراضي الشعوب الأصلية وأقاليمها. وسيعزز الصندوق أيضاً تعاونه الممتد لفترة طويلة مع منظمة الأغذية والزراعة بشأن الوصول إلى الأراضي وإدارة الموارد الطبيعية، ويشمل ذلك التنوع البيولوجي.

إدارة المعلومات والمعارف. من الجوانب الضرورية لتنفيذ هذه السياسة تعزيز العملية الداخلية لنشر المعلومات وبناء المعارف ودعم الأقران. وستستخدم في هذا الصدد آليات تبادل المعلومات القائمة مثل المذكرات التعليمية، والأفرقة المواضيعية، واستعراضات الحوافظ، وحلقات العمل الإقليمية كمحركات لتبادل المعلومات والمعارف مع شبكة أوسع من الموظفين والمنظمات الأخرى والأطراف المهتمة. وسيكفل الصندوق إبراز التزامات المؤسسات تجاه الشعوب الأصلية بوضوح في إجمالي اتصالاته العامة وما يجريه من أنشطة استقطاب التأييد.

المبادئ التوجيهية للتشغيل. سيجري تحديث المبادئ التوجيهية للتشغيل³⁷ المعمول بها في الصندوق بحيث تتفق مع هذه السياسة، وستتاح لموظفي الصندوق والمقترضين. وبغية ضمان فهم الموظفين للسياسة والتزامهم بها، ستعقد حلقات دراسية داخل الصندوق بمجرد الموافقة عليها.

الموارد البشرية والتبعات المالية. سيتطلب الامتثال لمبادئ الانخراط والأدوات والإجراءات والقضايا المؤسسية المتعلقة بهذه السياسة بناء القدرات بين موظفي الصندوق. وستبلغ التكاليف الإضافية اللازمة لتنفيذ السياسة نحو 200 000 دولار أمريكي سنوياً، و50 000 دولار أمريكي لمرة واحدة؛ وتقدر التكاليف الإضافية لإجراء تحليل ومشاورات مع الشعوب الأصلية في مرحلة برنامج الفرص الاستراتيجية القطرية بما يتراوح بين 20 000 دولار أمريكي و25 000 دولار أمريكي لكل برنامج من

35 انظر الملحق السابع.

36 وكالات الأمم المتحدة.

والمؤسسات المالية الدولية،

وكالات التعاون الثنائية،

والمنظمات غير الحكومية،

ومنظمات المجتمع المدني،

وشركات ومؤسسات القطاع الخاص.

37 المبادئ التوجيهية

لبرنامج الفرص

الاستراتيجية القطرية

وإعداد المشروعات وتنفيذها؛

المبادئ التوجيهية للإشراف؛

الرصد والتقييم؛ المبادئ

التوجيهية لإدراج نهج

جنساني؛ المبادئ التوجيهية

للتقدير البيئي.

نشر السياسة. سيجري نشر السياسة وما يتصل بها من مبادئ توجيهية للتشغيل وأدوات اتخاذ القرارات على الإنترنت لتوزيعها على نطاق واسع. وسيجري اللجوء إلى المنتدى الدائم المعني بالشعوب الأصلية، والفريق المشترك بين الوكالات لدعم المنتدى الدائم المعني بقضايا الشعوب الأصلية، والائتلاف الدولي المعني بالأراضي، وأفرقة إدارة البرامج القطرية، وشبكات الشعوب الأصلية، والمنظمات الشريكة للصندوق للتعريف بالسياسة على نطاق واسع. وستهيئ أيضا الأحداث الدولية والإقليمية والقطرية، بما فيها حلقات العمل الأولى والخاصة بتنفيذ المشروع، فرصا للتعريف بالسياسة.

هذه البرامج، وبمعدل ثلاثة إلى أربعة برامج في السنة، وذلك بتكلفة إجمالية تبلغ 100 000 دولار أمريكي سنويا؛ وثمة تكلفة لرة واحدة تقدر بمبلغ 50 000 دولار أمريكي لإعداد المذكرات التقنية القطرية المتعلقة بالشعوب الأصلية دعماً لإعداد برنامج الفرص الاستراتيجية القطرية والأنشطة الأخرى المتصلة بالمشروع؛ وتقدر التكاليف الإضافية لمنتدى الشعوب الأصلية الذي سيعقد بالتوازي مع مجلس محافظي الصندوق بمبلغ 100 000 دولار أمريكي سنويا.

وسيجري الإبقاء على الفريق المرجعي المعني بالسياسات المتعلقة بقضايا الشعوب الأصلية والمشاركين بين الدوائر الذي اجتمع لإعداد ورقة السياسة هذه ومناقشتها، من أجل رصد تنفيذ السياسة وتعميم الانخراط مع الشعوب الأصلية في جميع ثنايا عمل الصندوق. وسيرأس منسق شؤون الشعوب الأصلية والقبلية في الصندوق هذا الفريق ويقود انخراط الصندوق مع الشعوب الأصلية على الصعيد الدولي، بما في ذلك العلاقة مع المنتدى الدائم وإدارة مرفق مساعدة الشعوب الأصلية، وسيواصل الصندوق مساهمته في المرفق، بما في ذلك عن طريق موارد المنح، وسيستمر في حشد تمويل إضافي من مصادر أخرى.



الملحق الأول

إطار العمل الدولي المتعلق بالشعوب الأصلية

- 1957 دعت اتفاقية منظمة العمل الدولية رقم 107 بشأن السكان الأصليين والقبليين إلى حماية السكان الأصليين والقبليين ودمجهم في التيار الرئيسي للمجتمع. وصدق عليها 27 بلداً، ولا تزال نافذة في 18 بلداً.
- 1982 إنشاء الفريق العامل المعني بالسكان الأصليين التابع للجنة الفرعية لمنع التمييز وحماية الأقليات (فريق عامل مكون من خبراء). لتعزيز المعايير الدولية المتعلقة بحقوق الشعوب الأصلية.
- 1989 اتفاقية منظمة العمل الدولية رقم 169 بشأن الشعوب الأصلية والقبلية التي تعترف بحقوق الشعوب الأصلية في الأراضي والهوية والشؤون الداخلية والتنمية، والتي حلت محل الاتفاقية السابقة رقم 107 (1957). وقد صدق عليها 20 بلداً، وهي نافذة في هذه البلدان.
- 1990 دخول اتفاقية حقوق الطفل حيز النفاذ، وتتضمن مادة بشأن أطفال الشعوب الأصلية (أول إشارة صريحة إلى الشعوب الأصلية في القانون الدولي لحقوق الإنسان).
- 1992 مؤتمر الأمم المتحدة للبيئة والتنمية (مؤتمر قمة الأرض) يسفر عن صدور إعلان ريو (المبدأ 22)، وجدول أعمال القرن 21 (الفصل 26)، واتفاقية التنوع البيولوجي (المادة 8 ي) والأحكام ذات الصلة، التي تعترف بدور الشعوب الأصلية في صون البيئة، وتدعو إلى حماية المعارف والممارسات والابتكارات التقليدية، فضلاً عن تقاسم الفوائد.
- 1993 الجمعية العامة للأمم المتحدة تعلن السنة الدولية الأولى للسكان الأصليين في العالم.
- 1993 المؤتمر العالمي لحقوق الإنسان (إعلان وبرنامج عمل فيينا) يتناول صراحة حقوق الشعوب الأصلية ويدعو إلى عقد دولي للشعوب الأصلية في العالم (1994-2004)، واعتماد إعلان الأمم المتحدة بشأن حقوق الشعوب الأصلية، وإمكانية إنشاء منتدى دائم لقضايا الشعوب الأصلية.
- 1994 الجمعية العامة للأمم المتحدة تعلن العقد الدولي الأول للسكان الأصليين في العالم.
- 1994 اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر تدعو في المادتين 16 (ز) و17 (ج) إلى حماية المعارف والتكنولوجيات والممارسات التقليدية للشعوب الأصلية.
- 1995 إنشاء الفريق العامل بين الدورات المعني بوضع مشروع إعلان الأمم المتحدة بشأن حقوق الشعوب الأصلية.
- 2000 المفوضية الأفريقية لحقوق الإنسان تعتمد قراراً بشأن حقوق السكان الأصليين ومجتمعاتهم المحلية في أفريقيا. وينص القرار على إنشاء فريق عمل من الخبراء معني بالسكان الأصليين ومجتمعاتهم المحلية.
- 2001 تعيين لجنة حقوق الإنسان بالأمم المتحدة مقرراً خاصاً معنياً بحالة حقوق الإنسان والحريات الأساسية للشعوب الأصلية.
- مايو/أيار 2001 الاجتماع السنوي الأول لمنتدى الأمم المتحدة الدائم المعني بقضايا الشعوب الأصلية.

الجمعية العامة للأمم المتحدة تطلق العِدَد الدولي الثاني للسكان الأصليين في العالم.	2005
اعتماد إعلان الأمم المتحدة بشأن حقوق الشعوب الأصلية أثناء الدورة الافتتاحية لمجلس حقوق الإنسان.	يونيو/حزيران 2006
اعتماد الجمعية العامة للأمم المتحدة إعلان الأمم المتحدة بشأن حقوق الشعوب الأصلية بعد عملية إعداد وتفاوض استغرقت 20 عاماً.	سبتمبر/أيلول 2007
الدورة الأولى لآلية الخبراء المعنية بحقوق الشعوب الأصلية. وتتكون آلية الخبراء هذه التي أنشأها مجلس حقوق الإنسان من خمسة خبراء. وتقدم خبرة مواضيعية بشأن حقوق الشعوب الأصلية إلى مجلس حقوق الإنسان. وهو الهيئة الرئيسية المعنية بحقوق الإنسان في الأمم المتحدة.	ديسمبر/كانون الأول 2007
الموافقة على المبادئ التوجيهية لمجموعة الأمم المتحدة الإنمائية بشأن قضايا الشعوب الأصلية (التي دخلت حيز النفاذ في فبراير/شباط 2008) لمساعدة وكالات الأمم المتحدة في تطبيق إعلان الأمم المتحدة بشأن حقوق الشعوب الأصلية على الصعيدين الدولي والقطري.	يناير/كانون الثاني 2008

الملحق الثاني

مقتطف من المبادئ التوجيهية لمجموعة الأمم المتحدة الإنمائية: عناصر الموافقة الحرة والمسبقة والمستنيرة

ما هي؟

- كلمة الحرة: ينبغي ضمنا وجوب تجنب القسر أو التخويف أو الاستغلال;
- كلمة المسبقة: ينبغي أن تعني ضمنا وجوب السعي للحصول على الموافقة قبل وقت كاف من القيام بالتصديق على الأنشطة أو البدء فيها واحترام الشروط الزمنية لعمليات التشاور/توافق الآراء مع الشعوب الأصلية.
- كلمة المستنيرة: ينبغي أن تعني ضمنا أنه قدمت معلومات تشمل (على الأقل) الجوانب التالية:
 - أ - طبيعة أي مشروع أو نشاط مقترح وحجمه وسرعته وقابلية تحويله ونطاقه;
 - ب - سبب/أسباب أو غرض المشروع و/أو النشاط;
 - ج - مدة المشروع أو النشاط الوارد أعلاه;
 - د - موقع المناطق التي ستأثر;
 - هـ - التقييم الأولي للأثار الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية المحتملة. بما في ذلك المخاطر المحتملة وتقاسم المنافع على أساس النزاهة والعدالة في إطار يقوم على احترام مبدأ الوقاية;
 - و - الموظفون الذين من المرجح مشاركتهم في تنفيذ المشروع المقترح (بما في ذلك الشعوب الأصلية وموظفو القطاع الخاص ومؤسسات البحث والموظفون الحكوميون وغيرهم);
 - ز - الإجراءات التي قد يتطلبها المشروع.
- الموافقة

المشاور والمشاركة عنصران ضروريان لعملية الموافقة. وينبغي إجراء المشاورة بحسن نية. وينبغي أيضا أن تجري الأطراف حوارا يسمح لها بإيجاد حلول مناسبة في جو من الاحترام المتبادل وحسن النية، والمشاركة الكاملة والعدالة. وتفتضي المشاورة إتاحة الوقت اللازم واتباع نظام فعال للاتصالات فيما بين أصحاب المصلحة. وينبغي تمكين الشعوب الأصلية من المشاركة عن طريق ممثلين يجري اختيارهم بحرية، وعن طريق مؤسساتها التقليدية أو غيرها من المؤسسات. كما أن إدراج المنظور الجنساني ومشاركة المرأة في مجتمعات الشعوب الأصلية عنصران ضروريان. بالإضافة إلى مشاركة الأطفال والشباب حسب الاقتضاء. ويمكن أن تشمل هذه العملية خيار الامتناع عن الموافقة. وينبغي أن تفسر الموافقة على أي اتفاق بأنها تعني أن الشعوب الأصلية فهمته بشكل معقول.

متى؟

ينبغي التماس الموافقة الحرة المسبقة والمستنيرة قبل بداية الأنشطة أو الإذن بالمشروع بوقت كاف: مع مراعاة إجراءات اتخاذ القرارات في مجتمعات الشعوب الأصلية خلال مراحل التقييم والتخطيط والتنفيذ والرصد والتقييم وإجاز المشروع المعني.

من؟

ينبغي أن تحدد الشعوب الأصلية أي المؤسسات يحق لها أن تبدي الموافقة باسم الشعوب أو المجتمعات المحلية المتأثرة. وعلى الشعوب الأصلية ووكالات الأمم المتحدة والحكومات المعنية بإجراءات الموافقة الحرة المسبقة والمستنيرة مراعاة التوازن بين الجنسين وآراء الأطفال والشباب بقدر صلتها بالموضوع.

كيف؟

ينبغي أن تكون المعلومات دقيقة ومعروضة في قالب يتيح للشعوب الأصلية إمكانية الوصول إليها وأن تكون مفهومة، وينبغي عرضها بلغات تفهمها الشعوب الأصلية تماما. وينبغي أن تراعى في الصيغة التي توزع بها المعلومات التقاليد المتداولة للشعوب الأصلية ولغاتها.

المصدر: المبادئ التوجيهية لمجموعة الأمم المتحدة الإنمائية (مقتطف من تقرير حلقة العمل الدولية المعنية بالمنهجيات المتعلقة بالموافقة الحرة المسبقة والمستنيرة والشعوب الأصلية E/C.19/2005/3. المنتدى الدائم المعنى بقضايا الشعوب الأصلية في دورته الرابعة في عام 2005).



الملحق الثالث

سياسات المؤسسات المالية الدولية تجاه الشعوب الأصلية

المؤسسة المالية الدولية	السنة ^أ	الصك المتعلق بالسياسات	إلزامي
مصرف التنمية الآسيوي	2009	ورقة سياسة: بيان سياسة الضمان: - اشتراطات الضمان 3: الشعوب الأصلية	نعم
البنك الأوروبي للإنشاء والتعمير	2008	السياسة البيئية والاجتماعية - اشتراط الأداء 7 بشأن الشعوب الأصلية	نعم
المصرف الأوروبي للاستثمار	2008 2009	البيان البيئي والاجتماعي - (المشروع الثاني) كتيب الممارسات البيئية والاجتماعية لعام 2007 - المذكرة الإرشادية 2 بشأن حقوق الأقليات بما في ذلك الشعوب الأصلية	لا
مصرف التنمية للبلدان الأمريكية ^ب	2006	سياسة تشغيلية بشأن الشعوب الأصلية واستراتيجية للشعوب الأصلية	لا
المؤسسة المالية الدولية ^ج	2006	سياسة بشأن الاستدامة الاجتماعية والبيئية - معيار الأداء 7 بشأن الشعوب الأصلية	
البنك الدولي	2005 1991 1983	السياسة التشغيلية بشأن الشعوب الأصلية (المشروع المنقح 4.10 OP)	نعم

أ الأرقام المكتوبة بالخط الأسود العريض تشير إلى سنة الموافقة على السياسة الحالية النافذة؛ والسنوات الأخرى تشير إلى سياسات سابقة أو سياسات قيد الإعداد.

ب هذه السياسة والاستراتيجية المفترنة بها لم يُكتف بإعدادها بناء على مفهوم "التنمية ذات الهوية" من حيث التشغيل، وإنما أدخلت أيضا مفهوم الاقتصاد الثقافي بوصفه فرصة للشعوب الأصلية لاستخدام مواردها الطبيعية والثقافية الفريدة غير المستغلة الاستغلال الكافي لتحقيق التنمية المحددة ذاتيا. في حلقة حميدة من الأنشطة الإنتاجية المستدامة وتعزيز الموارد الثقافية والطبيعية.

ج اعتمدت مبادئ ضمان المؤسسة المالية الدولية 67 مؤسسة مالية دولية من القطاع الخاص انضمت إلى مبادئ التعادل.

الموافقة الحرة والمسبقة والمستنيرة	ضمان	تعزير
تتطلب سياسة الضمان التي أُقرت مؤخراً أن يتم الحصول على موافقة المجتمعات المحلية للشعوب الأصلية المتأثرة من خلال مشاورات مجدية فيما يخص أنشطة المشروعات التالية: (1) التنمية التجارية لما لدى الشعوب الأصلية من موارد ثقافية أو معارف: (2) التشريد المادي من الأراضي التقليدية أو العرفية: (3) التنمية التجارية للموارد الطبيعية ضمن الأراضي العرفية المستخدمة التي من شأنها أن تؤثر على سبل المعيشة أو على الاستخدامات الثقافية أو الشعائرية أو الروحية التي تحدد هوية الشعوب الأصلية ومجتمعاتها المحلية.	نعم	
الموافقة الحرة والمسبقة والمستنيرة.	نعم	لا
يفرض بيان المشروع الثاني الموافقة الحرة والمسبقة والمستنيرة. تشجع المذكرة الإرشادية لعام 2007 التشاور المباشر وإقامة مشاورات ملائمة وآليات للمشاركة.	نعم	لا
الموافقة الحرة والمسبقة والمستنيرة في المشروعات المستهدفة للشعوب الأصلية. الاتفاق في المشروعات التي لها آثار سلبية بالغة على الشعوب الأصلية. مفاوضات النوايا الحسنة، والقدرة الاجتماعية - الثقافية على الدوام في جميع المشروعات التي تؤثر على الشعوب الأصلية.	نعم	نعم
ضمان التشاور الحر والمسبق والمستنير، وتيسير المشاركة المستنيرة.	نعم	لا
التشاور الحر والمسبق والمستنير الناتج عن الدعم العريض القاعدة من جانب المجتمعات المحلية. المشاركة المستنيرة أثناء دورة المشروع. الاتفاق المسبق مع الشعوب الأصلية من أجل التنمية التجارية للموارد الثقافية.	نعم	نعم

الملحق الرابع

العلامات البارزة المتعلقة بالشعوب الأصلية في تاريخ الصندوق

1978	بدأ الصندوق عملياته
1979	القرض الأول للشعوب الأصلية: مشروع التنمية الريفية في أوماسويوس - لوس أنديس في بوليفيا
1984	القرض الأول الذي يركز حصريا على الشعوب الأصلية: مشروع التنمية الريفية لمجتمعات الغوامبي المحلية في بنما
1992	إعداد البرنامج الإقليمي لمساندة الشعوب الأصلية في حوض الأمازون لدعم مبادرات الشعوب الأصلية الصغيرة المدفوعة بالطلب في الأمازون (ظل يعمل حتى عام 2007)
يونيو/حزيران 2002	مؤتمر بالي التحضيري لمؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة لعام 2002: بداية شراكة الصندوق مع ائتلاف الشعوب الأصلية في العالم
فبراير/شباط 2003	مناقشة المائدة المستديرة بشأن الشعوب الأصلية والتنمية المستدامة بمناسبة الاحتفال بالدورة الخامسة والعشرين لمجلس محافظي الصندوق
2004	المنحة الأولى المقدمة من الصندوق إلى أمانة المنتدى الدائم المعني بقضايا الشعوب الأصلية
سبتمبر/أيلول 2005	مساعد رئيس الصندوق، دائرة الشؤون الخارجية، عُهد إليه بمهمة خاصة تتعلق بقضايا الشعوب الأصلية
نوفمبر/تشرين الثاني 2005	حلقة عمل لشحذ الأفكار مع خبراء في شؤون الشعوب الأصلية من آسيا وأمريكا اللاتينية لاستعراض خمس دراسات إفرادية
مايو/أيار 2006	منتدى السياسات الداخلي (بمشاركة رئيس المنتدى الدائم المعني بقضايا الشعوب الأصلية وخبراء في شؤون الشعوب الأصلية من أفريقيا) يوافق على إعداد مبادئ خاصة للانخراط مع الشعوب الأصلية (مع التشديد على الشمولية والخصوصية والمرونة والنهج المدفوع بالطلب)
سبتمبر/أيلول 2006	الصندوق يستضيف اجتماع فريق الدعم المشترك بين الوكالات المعني بقضايا الشعوب الأصلية لعام 2006 بشأن الهوية في روما/تيفولي
سبتمبر/أيلول 2006	اتفاق بين البنك الدولي للإنشاء والتعمير والصندوق الدولي للتنمية الزراعية على نقل مرفق منح الشعوب الأصلية (مرفق مساعدة الشعوب الأصلية)
ديسمبر/كانون الأول 2006	تعيين منسق شؤون الشعوب الأصلية والقبلية
مارس/آذار 2008	التشاور مع خبراء في شؤون الشعوب الأصلية بشأن ورقة حوار من أجل انخراط الصندوق مع الشعوب الأصلية. وتشكل هذه الورقة والتعليقات المقدمة أثناء الاجتماع أساس مشروع سياسة الصندوق بشأن الشعوب الأصلية
مايو/أيار 2009	حوار متعمق أجراه الصندوق مع منتدى الأمم المتحدة الدائم المعني بقضايا الشعوب الأصلية

الملحق الخامس

أفضل الممارسات والدروس المستفادة

في حين أن الصندوق ظل يعتمد أهدافه ونهجه ومنهجيته أو يحسنها تدريجياً لمساندة الشعوب الأصلية في مشروعات عديدة، فإن تطور تصميم وتنفيذ مشروعات المرحلة الأولى في مشروعات المرحلة الثانية أو مشروعات المرحلة الثالثة هو الذي يقدم أفكاراً مفيدة للغاية تتعلق بالطريقة التي استخلص بها الصندوق الدروس المستفادة من المشروعات الأولى. ولهذا السبب، تشير الأمثلة المذكورة أدناه إلى المشروعات المتعددة المراحل التي اعتمدت فيها المراحل الأخيرة على الخبرة المكتسبة من المراحل الأولى.

الهند: انطوى مشروع النهوض بأحوال القبائل في أندرا براديش (المرحلتان الأولى والثانية) الذي أُجِّز في عام 2003، على تمويل من الصندوق بمبلغ 97 مليون دولار أمريكي على مدى فترة 12 عاماً. وفي حين أن المشروع الأول كان جريبياً بوصفه مشروعاً إيمائياً ممولاً من الخارج لسكان القبائل في الهند، فقد كان أيضاً مشروعاً مبتكراً حيث جعل مشاركة المجتمعات المحلية ركيزة لاستراتيجيته، وكانت أهداف المشروع تعزيز الاعتماد على الذات، والأمن الغذائي، والصون البيئي لأكثر من 100 000 أسرة معيشية من قبائل تشنتشو باعتماد زراعة التراهيل (podu) التقليدية، التي لم تعد مستدامة، لإنتاج الأرز بالري. وبينما نجحت المرحلة الأولى في تحسين سبل المعيشة عن طريق التوظيف، وتوليد الدخل، وتدخلات أخرى تقليدية أكثر من التدخلات السابقة، فقد حفزت الدروس المستفادة على اتباع نهج يتسم بالمزيد من الشمولية والحساسية الثقافية في المرحلة الثانية التي تضمنت تحليلاً من أصحاب الشأن المتعددين، وتحسيناً لفهم منظمات المجتمعات المحلية التقليدية، واعترافاً بالمعارف التقليدية، وتنمية مؤسسية لمنظمات المجتمعات المحلية، بل وتعليماً ومبادرات صحية. وكان هذا النهج حاسماً في زيادة دخول الأسر المعيشية ورفاهها بشدة؛ وتعزيز الاعتماد على الذات عن طريق مجموعات المساعدة الذاتية؛ وتعزيز رابطات القرى وقدرة قادة القبائل، والملكية، والتمكين؛ والحد من الاعتماد على المساعدات الخارجية. وتضمنت الفوائد غير المباشرة المزيد من الوعي من الوكالات الحكومية، وتسوية النزاعات المحلية، وصنع السلم في منطقة نشاط العصابات، والاستخدام المبتكر لوقود بديل مستخرج من بذور karani، وتيسير مقايضة انبعاثات ثاني أكسيد الكربون عن طريق منظمة غير حكومية ألمانية. [المصدر: مشروع النهوض بأحوال القبائل في أندرا براديش. تقرير إنجاز المشروع، وزارة رعاية القبائل، أندرا براديش، وتقارير الإشراف لمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع (1996-2002).]

المغرب: مشروع تنمية الإنتاج الحيواني وتطوير المراعي في الإقليم الشرقي (المرحلتان الأولى والثانية). عقب سنوات من تدهور المراعي نتيجة للسياسات المرتكزة على التكنولوجيا التي لم تكن ملائمة والتي أغفلت نظم الإدارة القبلية الاجتماعية - الثقافية والمؤسسية، وافق الصندوق في عام 1991 على قرض أول قيمته 6.4 مليون دولار أمريكي لدعم إدارة المراعي المجتمعية. وعلى الرغم مما ساور منتجي الثروة الحيوانية من مخاوف وانعدام الثقة في بادئ الأمر، فقد مكّنهم المشروع من تحمل مسؤولية استخدام الأراضي من خلال جمعيات تعاونية للمستخدمين حديثة النشأة وتنظيم وفقاً للانتماءات القبلية وتحترم التقاليد والمعارف والممارسات المحلية. وأثناء المرحلة الأولى، قامت 44 جمعية تعاونية شاركت فيها 9 000 أسرة معيشية بزيادة الإنتاجية بمعدل يتراوح بين 150 و800 كيلوغرام للهكتار على مساحة 400 000 هكتار وعلى مدى فترة من سنتين، مع الأخذ بتدابير الحماية البيئية في هذه العملية. وفي حين أن نصف الجمعيات التعاونية أصبحت مستقلة بذاتها، فقد احتاج بعضها إلى مزيد من الدعم؛ وهكذا قرر الصندوق الاستمرار في المشاركة. وبالإضافة إلى تدعيم نتائج المرحلة الأولى، ركزت المرحلة الثانية (الموافق عليها في عام 2004) على إنشاء إطار قانوني للاعتراف بأدوار المؤسسات والتعاونيات القبلية وتحديد

هذه الأدوار، مع كفالة حقوق ملكية الأراضي الجماعية والفردية وحقوق استخدام أراضي الرعي، وإقامة آليات حفز مناسبة لضمان مساندة جميع أصحاب الشأن لنهج مريح لجميع الأطراف تجاه تحسين سبل المعيشة والحفاظ عليها. ومن الأهداف الإضافية التأثير على الوكالات الحكومية لتدعيم المكاسب المحققة من النهج المجتمعية في أطرها المؤسسية والسياساتية. [المصدر الرئيسي: إدارة الموارد الطبيعية القائمة على المجتمعات المحلية: كيفية إدارة المعرفة ونشرها واستعمالها، الصندوق، 2006]

أمريكا اللاتينية. برنامج الدعم الإقليمي للشعوب الأصلية لحوض نهر الأمازون. اشترك الصندوق ومؤسسة الأنديز للتنمية في تمويل هذا البرنامج الذي نفذت أعماله فيما بين عامي 1992 و2007 على ثلاث مراحل. وقد ساند الصندوق البرنامج بثلاث منح يبلغ مجموعها 3.6 مليون دولار أمريكي، ووفر مبلغاً إضافياً قدره 15.8 مليون دولار أمريكي من مصادر أخرى. وجرى تمويل نحو 140 مشروعاً صغيراً في مجالات إدارة الموارد الطبيعية، ودعم حيازة الأراضي، وإنتاج وتسويق المنتجات الحرجية التقليدية، والسياحة البيئية، والتعليم الثقافي بلغتين، والنشاطات الثقافية، ومجالات أخرى. واستفاد من المشروعات نحو 90 شعباً مختلفاً من الشعوب الأصلية. واتبع البرنامج لأول مرة نهجاً مدفوعاً بالطلب وأكد على بناء المؤسسات والإدارة المباشرة للموارد والأموال بواسطة منظمات الشعوب الأصلية نفسها، اعتماداً على آليات الرقابة الاجتماعية القائمة كأداة قوية للمساءلة. وقد أثبت هذا النهج فعاليته في تحقيق ملكية قوية ودعم عمليات تنمية محددة ذاتياً أسفرت في حالات عديدة عن نتائج تتجاوز المستوى الوطني. ومن نتائج البرنامج المهمة الأخرى إصدار منشورات ووثائق ممتازة للنشر على نطاق عريض من الجماهير، وزيادة دواعي الفخر لدى الشعوب الأصلية بمعرفتها وتراثها. وإذكاء وعي الجماهير وفهمها للمساهمات والتحديات الفريدة التي تواجهها الشعوب الأصلية الأمازونية. وأكثر مبادرات بارزتين حصلتا على تقدير دولي هما برنامج تعليم المعلم والاعتماد لشعب تيكونا الأصلي في البرازيل، والمهرجان السينمائي لشعب أناكوندا الأصلي الذي ينظم مرة كل سنتين. وعلى الرغم من نتائج البرنامج الإيجابية، ينبغي للمبادرات الأخرى، بما فيها مرفق مساعدة الشعوب الأصلية الذي نُقل مؤخراً من البنك الدولي للإنشاء والتعمير إلى الصندوق، أن تجد وسائل أكثر فعالية من حيث الكلفة لإدارة حافطة كبيرة من المنح الصغيرة، وينبغي أن تتبع استراتيجية لضمان تجاوز تأثير المشروع للمستوى المحلي عن طريق التكرار أو عن طريق توفير موارد أخرى بغية التأثير على واضعي السياسات.¹

1 لمزيد من المعلومات عن البرنامج، انظر المنشورين التاليين: *We only want what belong to us* (إننا نريد ما نملك)، و *Listening, learning and working with them* (الاستماع والتعلم والعمل معهم).

الملحق السادس

مرفق مساعدة الشعوب الأصلية

في يونيو/حزيران 2006، وقع البنك الدولي للإنشاء والتعمير (مجموعة البنك الدولي) والصندوق الدولي للتنمية الزراعية خطاب اتفاق على نقل مرفق منح السكان الأصليين مع تغيير اسمه إلى مرفق مساعدة الشعوب الأصلية. وحوّل البنك الدولي الموارد المتبقية في البرنامج السابق وقدرها 415 000 دولار أمريكي ومساهمة مقدمة إلى المرفق من النرويج قدرها 625 000 دولار أمريكي.

وفي سبتمبر/أيلول 2006، وافق المجلس التنفيذي للصندوق على نقل المرفق وعلى هيكله الإداري على النحو المذكور أدناه. وبالتعاون مع البنك الدولي والمنتدى الدائم المعني بقضايا الشعوب الأصلية، حدد الصندوق منذ ذلك الحين ترتيبات لتيسير أعمال مجلس المرفق الذي يتكون معظمه من قادة الشعوب الأصلية الذين يقدمون توجيهات استراتيجية ويختارون أفضل مقترحاتهم للتمويل.

وتكمن القيمة المضافة من نقل المرفق إلى الصندوق في العناصر الاستراتيجية المبتكرة التالية:

- المرفق أداة مالية جديدة للصندوق يستطيع بواسطتها أن يعقد شراكة مباشرة مع المجتمعات المحلية والمنظمات الشعبية للشعوب الأصلية التي تصمم وتنفذ مشروعات إنمائية صغيرة تركز على قيمهم وأولوياتهم؛
- المرفق أداة للإنصات والتعلم في مجال الاحتياجات والحلول المقترحة والابتكارات الخاصة بالشعوب الأصلية. وله أن يبحث عن الابتكارات ويستحدث المشروعات التي من شأنها أن تفتح الطريق أمام مشروعات أكبر يجري تمويلها بواسطة قروض الصندوق ومنحه.

أساليب التنفيذ. يساند المرفق تطلعات الشعوب الأصلية والقبلية عن طريق منح تتراوح بين 20 000 و30 000 دولار أمريكي. وتعتمد المشروعات التي يساندها المرفق على ثقافة الشعوب الأصلية وهويتها ومعارفها في المجالات ذات الأولوية التالية: (أ) تعزيز القدرة على التنمية الذاتية والمشاركة في العمليات المتعلقة بالسياسات؛ (ب) مشروعات تجريبية مبتكرة تعتمد على معارف الشعوب الأصلية، والتكنولوجيات الزراعية، والتنوع البيولوجي الزراعي، وإدارة الموارد الطبيعية، والوصول إلى الأسواق، وتعميم المنظور الجنساني، وتمكين المرأة؛ (ج) تخطيط وإعداد مشروعات التنمية التي تنفذها المجتمعات المحلية للشعوب الأصلية ومنظماتها؛ (د) إقامة شراكات وتحالفات مع أصحاب الشأن الآخرين، مثل الحكومات والمنظمات الدولية، أو بين منظمات الشعوب الأصلية ومجتمعاتها المحلية وشبكاتهما.

التسيير. يدار المرفق حالياً بواسطة منسق شؤون الشعوب الأصلية والقبلية، بشعبة السياسات في الصندوق، ويحكمه مجلس مسؤول عن العمليات والتوجهات. ويقوم المجلس المشكل في معظمه من قادة الشعوب الأصلية والقبلية باستعراضات ويصدر التوصيات النهائية بشأن تقديم المنح.

ويتكون المجلس من:

- أربعة قادة للشعوب الأصلية من كل من أفريقيا، وأمريكا اللاتينية والكاريبية، وشرق آسيا والمحيط الهادي، وجنوب آسيا؛
- ممثل عن منتدى الأمم المتحدة الدائم المعني بقضايا الشعوب الأصلية؛
- مدير شعبة السياسات في الصندوق.

وتخصص الأموال بناء على دعوة إلى تقديم الاقتراحات. ويجري استعراض كافة الطلبات المؤهلة وتقديرها وفقا لمدى أهمية المشروع، وجدواها، والقدرة المؤسسية، والمصادقية المؤسسية. وفي القرار النهائي، يكفل مجلس المرفق التوازن في التخصيص من حيث التوزيع الجغرافي والتوازن بين الجنسين.

موارد المرفق للدعوتين الأولى والثانية لتقديم الاقتراحات. في عامي 2007 و2008، جرى تمويل المرفق وما يتصل به من أنشطة¹ بواسطة الصندوق، والبنك الدولي، والنرويج، وكندا، وفنلندا، وإيطاليا، بمبلغ مجموعه 2 120 000 دولار أمريكي.²

وعقب الدعوة الأولى لتقديم الاقتراحات في مارس/آذار 2007، ورد أكثر من 1 000 اقتراح من 86 بلدا من جميع أنحاء العالم. ووافق مجلس المرفق على 30 اقتراحا في 24 بلدا يبلغ مجموعها 603 700 دولار أمريكي.

ونفذت المشروعات الثلاثون في عام 2008 مع نحو 500 مجتمع محلي من 50 شعبا من الشعوب الأصلية في العالم، ووصلت المشروعات إلى 20 000 مستفيد. وبفضل الدعم المقدم من الصناديق التكميلية الإيطالية، جرى الإشراف على 60 في المائة من المشروعات المتناهية الصغر الموافق عليها، وجرى اختبار نهج فعالة من حيث التكلفة للإشراف على المشروعات المتناهية الصغر (رُصد 19 من 30 مشروعا بتكلفة تبلغ في المتوسط 2 000 دولار أمريكي لكل مشروع) بالتعاون مع شبكات الشعوب الأصلية وخبراء مكلفين.

وقد أظهر التقدير الأولي الذي تم على أساس تقارير الإشراف ومنصف المدة والإجاز للمشروعات الثلاثين المنفذة في عام 2008، وكذلك على أساس حلقتي عمل عقدتا في آسيا وأمريكا اللاتينية مع ممثلي الضامنين، النتائج التالية:

- ساهمت المشروعات المتناهية الصغر التي مولت في إطار المرفق في زيادة الوعي بحقوق الشعوب الأصلية وهويتها الثقافية، وعززت مؤسسات الشعوب الأصلية، وأقامت أنشطة مدرة للدخل استنادا إلى ممتلكاتها.
- زيادة قدرة المجتمعات المحلية على إدارة مواردها الطبيعية: من الأمثلة على ذلك منظمة ريتا في المكسيك المكونة من 20 شعبا مختلفا من الشعوب الأصلية نفذت مشروعات بشأن السياحة البيئية الإثنية كأسلوب بديل لإدارة مواردها الطبيعية استنادا إلى ثقافتها وقيمها.
- تمكين الشعوب الأصلية عن طريق تدريبها على حقوقها وتعزيز هويتها وقدرتها على تنظيم المشاريع، وتحسين دخول الأسر المعيشية؛ ومن الأمثلة على ذلك المشروع الموافق عليه في السلفادور الذي نفذه المعهد السلفادوري لإنعاش تراث الأجداد من الشعوب الأصلية.
- رفع قدرة منظمات الشعوب الأصلية على إدارة الأموال وحشدتها عقب موافقة المرفق على مشروعاتها. وكانت تلك هي حال منظمة نيسارغا الكائنة في جنوب الهند التي نفذت مشروعا لتوعية الشعوب الأصلية بحقوقها وممتلكاتها من أجل إعادة بناء هويتها الثقافية والحياة في الغابات، وعقب الموافقة على المشروع، استطاعت المنظمة أن تحشد موارد إضافية من الحكومة المحلية. والأمر نفسه ينطبق على المشروع الموافق عليه لزيادة قدرة المجتمع المحلي على مواجهة الكوارث الطبيعية في جزر سليمان.

وأكدت بعثات الإشراف التي أوفدت إلى 19 مشروعا من بين المشروعات الثلاثين الموافق عليها أن المجتمعات المحلية المستفيدة كانت فقيرة جدا وأن للمشروعات المتناهية الصغر أثرا في الواقع على مستوى القاعدة الشعبية. واعتُبرت المشروعات الموافق عليها ذات صلة بالاحتياجات والحلول المقترحة من المنظمات المقدمة للطلبات وبالمرفق. وأكدت البعثات أيضا القدرة المؤسسية للضامنين، مع التوصية بتقديم المساعدة التقنية أثناء تنفيذ المشروع، وبرز إحساس قوي بالالتزام والملكية بين المنظمات والمجتمعات المحلية المنفذة، وتتصل التوصيات الرئيسية التي أصدرتها بعثات الإشراف والمجتمعات المحلية بتمديد فترة تنفيذ المنحة إلى عامين بدلا من عام واحد حاليا. واقترح أيضا أن يتم حديد مؤشرات خاصة لقياس النتائج من أجل تحسين ارتباط المشروعات المتناهية الصغر بالمشروعات الكبيرة التي يمولها الصندوق في البلد.

1 تتضمن الأنشطة المتصلة بالمرفق حلقتي عمل إقليميتين، إحداهما في آسيا والثانية في أمريكا اللاتينية، ودراسة بحثية بشأن حماية الثقافة والتنوع البيولوجي - الشعوب الأصلية يتحملون المسؤولية عن خدياتهم وفرصهم، وهي الدراسة التي استخلصت المعارف والمعلومات الواردة في مقترحات النج كما قدمها 095 1 مجتمعا محليا ومنظمة للشعوب الأصلية في عام 2007.

2 الصندوق (823 000 دولار أمريكي)، البنك الدولي (415 000 دولار أمريكي)، النرويج (625 000 دولار أمريكي)، كندا (150 000 دولار أمريكي)، فنلندا (77 000 دولار أمريكي)، إيطاليا (30 000 دولار أمريكي).

ولتحقيق ذلك، نُظمت حلقتا عمل إقليمية في آسيا (شيانغ ماي) وبيرو (أريكويبا). في أغسطس/آب 2008 ويناير/كانون الثاني 2009 على التوالي، مع متلقي المنحة، وأعضاء المنتدى الدائم المعني بقضايا الشعوب الأصلية، والمنظمات الإقليمية للشعوب الأصلية، ومنظمات الأمم المتحدة. وكان الغرض من حلقتي العمل زيادة مشاركة الشعوب الأصلية ومنظماتها الشعبية في المشاورات المتعلقة بالسياسات ومبادرات التنمية في عملية تعلم قائمة على المشاركة يمكن أن تتضمن التقييم الذاتي لتنفيذ المشروعات، وإقامة الشبكات، والتوعية بالسياسات والمعايير والاتفاقيات الوطنية والدولية المعنية بالشعوب الأصلية. وطرح المشاركون في حلقتي العمل أسئلة عن المفهومين السائدين عن الفقر والتنمية. وذكروا أن الحد من الفقر لا يمكن أن يكون عملية تكنوقراطية، وأنه لا بد، بالنسبة للشعوب الأصلية، من نهج شامل ومتكامل تجاه الرفاه، يتناغم مع الطبيعة، والحكم الذاتي، وأمن الأراضي، والهوية الثقافية، والكرامة. وناقش المشاركون أيضا القضايا الناشئة مثل تغير المناخ، وخلصوا إلى أن بناء القدرات حقيقيا للعمل الجماعي أمر ضروري على كل من الصعيد المحلي والوطني والدولي.

دعوة تقديم الاقتراحات التي طرحها المرفق في عام 2008. عقب الدعوة الثانية لتقديم الاقتراحات في عام 2008، أوصى مجلس المرفق بالموافقة على 43 مشروعا في 33 بلدا من جميع أنحاء العالم بقيمة إجمالية تبلغ نحو 900 000 دولار أمريكي، مما يمثل زيادة في الموارد بنسبة 50 في المائة مقارنة بالسنة السابقة.

وفي حين أن تمويل المشروعات المتناهية الصغر هو الهدف الرئيسي للمرفق، تشكل المعرفة باحتياجات منظمات الشعوب الأصلية ومجتمعاتها المحلية والحلول كما قدرتها تلك المنظمات، والسعي إلى الابتكار، ركيزة أخرى مهمة من ركائز المرفق.

وبناء على ذلك، أجريت دراسة بحثية على 1 097 مقترحا بمشروع وردت إلى المرفق في عام 2007. وركزت الدراسة على الحلول المطروحة للفقر الريفي وقطاعات التدخل، كما اقترحتها المجتمعات المحلية للشعوب الأصلية ومنظماتها.

وأكدت الدراسة البحثية قيمة المرفق كأداة تعلم توفر معلومات من المنبع عن المنظمات وعن حالة الشعوب الأصلية في المناطق الريفية ومبادراتها يمكن إدراجها في البرامج القطرية للصندوق. ويمكن أن تشكل المشروعات المتناهية الصغر الممولة من المرفق جُارب رائدة وأن تفتح الطريق أمام مشروعات أكبر يساندها الصندوق. ويمثل المشروع المتناهي الصغر الممول من المرفق بشأن الساحل الأطلسي لنيكاراغوا تقدما في هذا الاتجاه. وسوف ينظر في هذا المجتمع المحلي لإدراجه في المشروع الأكبر الذي يجري حاليا تصميمه من أجل نيكاراغوا. وثمة مثال آخر هو المشروع الموافق عليه في عام 2008 في جمهورية تنزانيا المتحدة. فقد تعاون فريق إدارة البرنامج القطري التابع للصندوق والمنظمة المنفذة منذ البداية على تنفيذ المشروع المتناهي الصغر والقضايا ذات الصلة بالرعوي.

آفاق المستقبل. استنادا إلى الدروس المستفادة خلال تقدير السنة الأولى من تنفيذ أعمال المرفق والمقترحات المقدمة من المنظمات المنفذة، قرر مجلس المرفق زيادة الحد الأقصى من المنح الصغيرة إلى 50 000 دولار أمريكي (30 000 دولار أمريكي حاليا) وتمديد فترة التنفيذ إلى عامين بدلا من عام واحد حاليا. ومن شأن هذا أن يشجع على المزيد من الاستدامة بين المشروعات المتناهية الصغر فتتسوخ جذورها على نحو أفضل في المجتمعات المحلية.

ومع تطور المرفق، سيزيد التركيز على استيعاب الابتكارات والمعارف بغية توسيع نطاق أفضل الممارسات عن طريق تعميمها في برامج الصندوق القطرية.

الملحق السابع

نحو إقامة منتدى للشعوب الأصلية في الصندوق

معلومات أساسية

كررت الشعوب الأصلية طلبها بإقامة حوار أكثر انتظاما مع وكالات الأمم المتحدة. واستجابة لهذا الطلب، اتخذ الصندوق سلسلة من المبادرات في السنوات السبع الماضية واكتسب خبرة قيمة في إقامة حوار بناء مع الشعوب الأصلية.

ففي فبراير/شباط 2003، نُظمت المناسبة الرسمية الأولى بالتعاون مع أمانة المنتدى الدائم بالتوازي مع مجلس محافظي الصندوق، مع عقد مناقشة مائدة مستديرة بشأن الشعوب الأصلية والتنمية المستدامة. ومنذ ذلك الحين والصندوق يعقد مشاورات مع الشعوب الأصلية على أساس سنوي.

وفي إطار ما يبذله الصندوق من جهود لتعزيز الحوار مع الشعوب الأصلية، مكن الصندوق مجموعة من الشعوب الأصلية في عام 2005 من إجراء تقييم خمسة مشروعات مختارة مولة من الصندوق. وعُرضت نتائج هذا التقييم في حلقة عمل لمثلي الشعوب الأصلية والقبلية بشأن مشروعات مختارة مولة من الصندوق. وفي سبتمبر/أيلول 2006، خاطبت رئيسة المنتدى الدائم، السيدة Victoria Tauli-Corpuz، المجلس التنفيذي للصندوق للمرة الأولى بخصوص إعلان الأمم المتحدة بشأن حقوق الشعوب الأصلية، ومع إنشاء مرفق مساعدة الشعوب الأصلية في عام 2006، كثف الصندوق حواراته مع قادة الشعوب الأصلية، وتشاور معهم في عدة مناسبات بشأن مجالات من بينها سياسة الصندوق تجاه الانخراط مع الشعوب الأصلية. وقد لقي هذا النهج تقديرا كبيرا، وصار يتزايد النظر إلى الصندوق على الصعيد الدولي بوصفه منظمة نموذجية لاستعدادها لإقامة حوار حقيقي مع منظمات الشعوب الأصلية، وعلى الرغم من إحراز تقدم كبير على الصعيد الدولي، لا يزال الحوار مع الشعوب الأصلية على الصعيدين الإقليمي والقطري ضعيفا.

ويشكل اقتراح إنشاء منتدى للشعوب الأصلية محاولة ملموسة لترسيخ عملية التشاور والحوار مع الشعوب الأصلية على كل من الصعيد الوطني والإقليمي والدولي، بهدف تحسين مساءلة الصندوق تجاه مجموعاته المستهدفة وفعاليتها الإنمائية، وممارسة دور قيادي بين المؤسسات الإنمائية الدولية.

وليس أمر عملية التشاور هذه بجديد على الصندوق، فسوف يعتمد الصندوق في إنشاء منتدى للشعوب الأصلية على الدروس والخبرات المستمدة من منتدى المزارعين القائم الذي أنشئ عقب مشاورات مع منظمات المزارعين في أكتوبر/تشرين الأول 2004 وفبراير/شباط 2005.

منتدى المزارعين

أنشئ منتدى المزارعين في الصندوق ليكون عملية مستمرة من القاعدة إلى القمة للتشاور والحوار مع صغار المزارعين، ومنظمات الإنتاج الريفي، والصندوق، والحكومات. مع التركيز على التنمية الريفية والحد من الفقر. وتستند العملية إلى دورة من سنتين يعقد في أثنائها اجتماع عالمي بالتوازي مع مجلس المحافظين مرة كل سنتين. وعقب مشاورات جرت على الصعيدين القطري والإقليمي، عُقد الاجتماع العالمي الأول لمنتدى المزارعين في روما بالتوازي مع مجلس محافظي الصندوق في فبراير/شباط 2006. وقد جمع الاجتماع 50 ممثلاً لمنظمات المزارعين من جميع أنحاء العالم. وأثناء اختتام الاجتماع، وافقت اللجنة التوجيهية على قائمة بالطلبات والتوصيات الموجهة للصندوق عُرضت على الجلسة العامة لمجلس المحافظين.

وقد اتصلت توصيات المنتدى الرئيسية الموجهة إلى الصندوق بإشراك منظمات المزارعين في عمليات الصندوق؛ وتقديم الدعم المالي المباشر إلى منظمات المزارعين؛ ومساندة منظمات المزارعين للدخول في حوار سياساتي على الصعيدين الإقليمي والعالمي؛ وإدراج دور منظمات المزارعين في السياسات المؤسسية للصندوق.

وفي يومي 11 و12 فبراير/شباط 2008، عقد منتدى المزارعين اجتماعه العالمي الثاني بالتوازي مع مجلس المحافظين، حيث عُرض التقدم المشجع الذي أحرزته شراكة منتدى المزارعين خلال الفترة 2006-2008 في تقرير رُفِع إلى الاجتماع العالمي لمنتدى المزارعين بالتوازي مع الدورة الحادية والثلاثين لمجلس محافظي الصندوق، بعنوان "تطور الشراكات".

ويذكر التقرير أن منتدى المزارعين أصبح بالفعل أكثر من عملية حوار وأن له تأثيراً ملموساً على أسلوب عمل الصندوق ومنظمات المزارعين معاً على كافة المستويات.¹ وفي حين أنه لا يزال ينبغي إحراز مزيد من التقدم المطلوب من منظمات المزارعين في عدة مجالات، فإن تقدير الصندوق بوجه عام للشراكات تقدير إيجابي. وأثناء المداورات التي جرت خلال الاجتماع العالمي لعام 2008، أقرت منظمات المزارعين بالتقدم الذي أحرزه الصندوق في تغيير أسلوب عمله على الصعيد القطري للسماح بمشاركة أقوى من منظمات المزارعين والمنتجين الريفيين في إعداد الاستراتيجيات والمشروعات القطرية مع الدول الأعضاء في الصندوق.

كما أقرت منظمات المزارعين بما يبذله الصندوق من جهود لتعزيز قدرتهم من خلال الدعم المالي المباشر والمدفوع بالطلب، ومن خلال الدعم المقدم لمتديات الحوار السياساتي على المستويات الإقليمية.²

منتدى الشعوب الأصلية

سيكون منتدى الشعوب الأصلية، شأنه في ذلك شأن منتدى المزارعين، عملية تشاور وحوار بين ممثلي الشعوب الأصلية، وموظفي الصندوق، والدول الأعضاء. لتقاسم عمليات التقييم التي يخضع لها انخراط الصندوق مع الشعوب الأصلية، والتشاور بشأن التنمية الريفية والحد من الفقر، وتعزيز مشاركة منظمات الشعوب الأصلية في نشاطات الصندوق على كل من المستوى القطري والإقليمي والدولي. وستركز نشاطاته على المشاورات مع الشعوب الأصلية، والمشاركة في إعداد الاستراتيجيات القطرية للصندوق، وتصميم المشروعات، وتنفيذ العمليات ورصدها، والحوار السياساتي واستقطاب التأييد. وأثناء القيام بذلك، سيساند المنتدى الصندوق أيضاً في تنفيذ سياسته المتعلقة بالانخراط مع الشعوب الأصلية بعد الموافقة عليها، وسيعزز المساءلة بتوفير معلومات أرجاعية عن عمليات الصندوق.

وسوف يضم الاجتماع العالمي للمنتدى كل عامين ما بين 20 و30 ممثلاً للشعوب الأصلية، بما في ذلك أعضاء مجلس إدارة مرفق مساعدة الشعوب الأصلية، وأعضاء مختارون من المنتدى الدائم المعني بقضايا الشعوب الأصلية، وممثلو المجتمعات المحلية للشعوب الأصلية المشاركة في البرامج التي يساندها الصندوق. ومثلو المنظمات الوطنية والإقليمية للبلدان التي تستفيد فيها الشعوب الأصلية أو التي يجري التخطيط لاستفادتها فيها من المشروعات الممولة من الصندوق.

¹ "تطور الشراكات" التقرير المقدم إلى الاجتماع العالمي لمنتدى المزارعين بالتوازي مع الدورة الحادية والثلاثين لمجلس محافظي الصندوق، 11-12 فبراير/شباط 2008.

² التقرير المقدم إلى الاجتماع العالمي لمنتدى المزارعين بالتوازي مع الدورة الحادية والثلاثين لمجلس محافظي الصندوق، 11-12 فبراير/شباط 2008.

وفي البداية، يمكن أن يعمل أعضاء مجلس إدارة المرفق كمجموعة رئيسية، وأن يقدموا الدعم لبدء العملية، بالاعتماد على خبرتهم في إنشاء المنتدى الدائم وعمليات التشاور الإقليمية والوطنية.

وخارج حدود تشاور الصندوق وشراكته مباشرة مع الشعوب الأصلية، سيضطلع المنتدى أيضا بدور في تعزيز الشراكات والشبكات بالربط بنشاط بين القاعدة الشعبية للشعوب الأصلية والمنظمات الوطنية والإقليمية وبين ممثليها على المستوى الدولي، والمنتدى الدولي. وكما تم التأكيد على ذلك في حلقة العمل بشأن تقييم العقد الدولي الأول للشعوب الأصلية في آسيا،³ ثمة فجوة لا تنفك تتسع بين منجزات الحركة العالمية للشعوب الأصلية في الميدان الدولي، وقدرتها الفعلية على الوصول بفعالية إلى المجتمعات المحلية. وسيحاول المنتدى سد هذه الفجوة.

واستنادا إلى خبرة منتدى المزارعين، فإن التكاليف الإضافية للاجتماعات العالمية لمنتدى الشعوب الأصلية التي ستُعقد مرة كل سنتين بالتزامن مع مجلس محافظي الصندوق بحضور 25-30 مشاركة تقدر بمبلغ 100 000 دولار أمريكي سنويا.





الصندوق الدولي
للتنمية الزراعية

Via Paolo di Dono, 44
00142 Rome, Italy
رقم الهاتف: +39-06-54591
رقم الفاكس: +39-06-5043463
البريد الإلكتروني: ifad@ifad.org
www.ifad.org
www.ruralpovertyportal.org

